

الفقر في سورية

نحو تحول جذري
في سياسة
معالجة الفقر

فايز سارة

مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية



STRATEGIC RESEARCH AND
COMMUNICATION CENTRE

دراسات
المرحلة
الانتقالية



مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية

تم تأسيس مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية في عام 2010 ويقدم دراسات وأبحاث تتمتع بمهنية عالية بالإضافة إلى الخدمات الإعلامية لكل من وسائل الإعلام الغربية والعربية، الدوائر الحكومية، المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث، وذلك من خلال خدمة الأخبار الآنية ومنشوراتنا من الدراسات والأبحاث، بالإضافة إلى التحليل والتعليق على أهم الأخبار والمواضيع الراهنة. وقد أصدر المركز مجموعة دراسات علمية للكشف عن أهم التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في سورية – الفقر، البطالة، الاضطهاد السياسي والاجتماعي.

إن معظم الدراسات الجيدة التي قدمت حول سورية تمت في الغرب، وبالرغم من قيمتها العالية وأهميتها في فهم المنطقة، وبالرغم من النقص الذي تعانيه منطقة الشرق الأوسط في أبحاث السياسة والمجتمع، إلا أنه يجب على الباحثين المحليين المساهمة في ردم ثغرة المعلومات تلك. إن الفهم العميق لقضايا المنطقة يمكن بلوغه عندما تتم المزاوجة بين فكر ومناهج البحث الغربية مع المعرفة المستقاة من أرض الواقع والمعلومات التي يتم جمعها ميدانياً، لذا فإن مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية ينخرط مع باحثين وأكاديميين سوريين وغربيين للوصول إلى هذه النتيجة. إن البيانات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الدراسات الاستراتيجية، ستكون متوفرة لصناع القرار والمراسلين والصحفيين والأكاديميين المهتمين بالقضايا السورية، كما أن باحثي مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية سيقومون أيضاً بتحليل ودراسة هذه البيانات وإصدار تقارير وأبحاث في القضايا المحلية، وسيتم عرض هذه الدراسات على العامة بالإضافة إلى صناع القرار وكل من المؤثرين والمُتأثرين بها. إن دراسات مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية ستعمل على الوصول إلى فهم أعمق وأفضل للنسيج الاجتماعي والاقتصادي في سورية في محاولة لرفع الوعي حول كل ما يؤثر على حياة الجميع في سورية، إن هدفنا هو السعي للوصول إلى مجتمع أكثر اطلاعاً، والتأثير على صناع القرار عن طريق وضع هذه المعلومات في متناول وسائل الإعلام المختلفة.

دراسات المرحلة الانتقالية

في ضوء التغييرات والتحديات الراهنة في سورية، أطلق المركز دراسات وبحوث المرحلة الانتقالية تتضمن مقترحات حول السياسة العامة من خلال إعادة النظر في القضايا المترابطة وتوصيات لآلية حكومة ديمقراطية مقبلة في سورية. سيقدم المركز أبحاثاً وأوراقاً معدة من قبل أهم الخبراء ذوي الصلة المباشرة مع المجتمع السوري من أجل صياغة مقترحات في السياسات العامة ورسم استراتيجيات للتنفيذ تكون بمثابة منبر للحوار حول المناهج المختلفة، ومن ثم نشر البحوث التي تضع الخطط في مرحلة انتقال السلطة ما بعد عهد بشار الأسد. برنامج دراسات المرحلة الانتقالية سيتناول العديد من المجالات، على سبيل المثال التنمية الاقتصادية والدستورية والقانونية وعملية المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية وسياسة قطاع الطاقة وإصلاح التعليم وإصلاح النظام الصحي والسياسة الخارجية.

Strategic Research & Communication Centre
Office 36, 88-90 Hatton Garden, Holborn, London EC1N 8PN, United Kingdom

الموقع الإلكتروني: www.strescom.org
البريد الإلكتروني: info@strescom.org
الهاتف: +442030868989

جميع الحقوق محفوظة لمركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية © 2011

الفقر في سورية

نحو تحول جذري في سياسة معالجة الفقر

بحث وإعداد: فايز سارة

تحرير: أسامة المنجد

مراجعة: عمار قحف

مركز التواصل والأبحاث الاستراتيجية



STRATEGIC RESEARCH AND
COMMUNICATION CENTRE

المحتويات

| | |
|---------|--|
| 1..... | ملخص البحث |
| 3..... | أولاً - مقدمة |
| 6..... | ثانياً - ظاهرة الفقر |
| 6..... | تعريف الفقر |
| 7..... | ملامح الفقر السوري 2000-2010 |
| 12..... | ثالثاً - سياسات الحكومة والمجتمع في مواجهة الفقر |
| 12..... | الأنشطة الحكومية |
| 12..... | 1- البرامج الحكومية العامة لمكافحة الفقر |
| 14..... | 2- البرامج القطاعية |
| 15..... | أنشطة المجتمع في مكافحة الفقر |
| 15..... | 1- نشاطات المجتمع المدني والأهلي |
| 16..... | الجمعيات المدنية المهتمة بالتنمية ومكافحة الفقر |
| 19..... | 2- الأنشطة الشعبية في مكافحة الفقر ومساعدة الفقراء |
| 21..... | رابعاً - النتائج العامة للسياسات الرسمية في مكافحة الفقر |
| 25..... | النتائج السياسية |
| 26..... | النتائج الاجتماعية |
| 27..... | النتائج الثقافية |
| 28..... | خامساً - مقترحات وتوصيات |
| 28..... | 1- مقترحات عامة ذات طبيعة تشاركية |
| 29..... | 2- مقترحات تتصل بالحكومة |
| 30..... | 3- مقترحات تخص المجتمع بجماعته المدنية والأهلية |
| 31..... | المراجع والمصادر |
| 31..... | الكتب والدراسات |
| 32..... | الصحف والمجلات |
| 32..... | المواقع الإلكترونية |

ملخص البحث:

إن أحد الأسباب الهيكلية التي كانت من دواعي الثورات العربية والسورية تحديداً هو تفاقم الفقر إلى درجات عالية غير مسبوقة مترافقاً مع فشل السياسات الحكومية على مدى عقود من الزمن في معالجتها نتيجة الحوكمة السيئة وانتشار الفساد وعدم دراسة السياسات جيداً. يعالج البحث موضوع الفقر في سورية في الفترة الواقعة ما بين 2000 و2010 متناولاً وصف وتحليل الظاهرة وعرض حيثياتها، من خلال لوحة إجمالية تركز على المفاصل الأساسية، قبل الانتقال إلى عرض السياسات العامة التي رسمتها الحكومة وما تم طرحه من مشروعات وخطط حكومية في سياق محاربة الفقر وخفض معدلاته، إضافة إلى إشارات سريعة حول نظرة المجتمع إلى ظاهرة الفقر ومبادرات المجتمع المدني والأهلي والجهود الشعبية في معالجة هذه الظاهرة. بالإضافة إلى ذلك فإن هذه الورقة السياسية سوف تتناول النتائج العامة للسياسات السورية في موضوع الفقر، وصولاً إلى القسم الأخير المخصص لتقديم توصيات ومقترحات هدفها المساعدة في صياغة سياسات تساعد أصحاب القرار والمستشارين ومنظمات المجتمع المدني والأهلي في التصدي لظاهرة الفقر والتغلب عليها. تشكل هذه الورقة في السياسة العامة ملامح لانطلاقة جديدة في المرحلة الانتقالية بعد الثورة السورية على أي حكومة قادمة العمل عليها مباشرة. بالإضافة فإن مقترحات السياسة العامة في هذا البحث ستحتاج إلى تغييرات سياسية جذرية مرافقة لها من إصلاح معايير الحوكمة ومحاربة الفساد واحترام القوانين من قبل جميع أبناء الوطن والشفافية في الأداء الحكومي. أخيراً لا بد من تضافر الجهود والعمل المشترك بين الهيئات الحكومية وغير الحكومية من المجتمع الأهلي والقطاع الخاص من أجل معالجة أعمق.

«الفقر من صنع البشر مثل التمييز العنصري والعبودية،
ويمكن التغلب عليه وإزالته بواسطة أفعال البشر».

نلسون مانديلا، 2005

أولاً - مقدمة

يشكل الفقراء أرقاماً كبيرة في إجمالي سكان العالم البالغ عددهم أكثر من ستة مليارات نسمة. إذ أن فيهم ما يقرب من ثلاثة مليارات يعيشون بأقل من دولارين في اليوم، وهو معيار الفقر في حده الأعلى، يضاف إليهم أكثر من مليار شخص (حوالي 20% من سكان العالم) يعيشون بأقل من دولار واحد، وهو حد الفقر الشديد. ورغم أن الدخل المنخفض مؤشر مهم للفقر، إلا أنه واحد من مؤشرات أخرى، بينها ضعف صوت وفاعلية الفقراء في الحياة، والإمكانية الأكبر في تعرضهم للعنف والمرض ونقص التعليم وسوء السكن، وغيرها من ظواهر، تشير إليها أرقام بينها، أن الفقراء يُشكّلون 40% من سكّان العالم، وهم يحصلون على 5% من الدخل العالمي، بينما يسيطر 20% من الأغنياء على ثلاثة أرباع الدخل في العالم. ويعيش نحو مليار فقير في أزمة الفقر حول المدن، وهناك 30 ألف طفل يموتون يومياً بسبب الفقر، كما أن 72 مليون طفل في سن التعليم الابتدائي في الدول النامية كانوا خارج المدرسة في عام 2005 منهم 57% من الإناث.⁽¹⁾

ويشكل الفقراء في البلدان العربية حوالي 140 مليون شخص، بينهم أكثر من 65 مليون شخص، يقعون تحت خط الفقر الشديد من إجمالي عدد السكان البالغ نحو 317 مليون نسمة (حسب أرقام 2005) والذي من المقدر أن يرتفع إلى 395 مليون نسمة في عام 2015 في ظل توقعات بتضاعف عدد الفقراء من إجمالي السكان. وبطبيعة الحال، فإن الفقراء في البلدان العربية هم بعض من أرقام فقراء العالم، ومعظم تعبيرات ومظاهر الفقر في العالم تنطبق على الفقراء العرب الموزعين بنسب مختلفة في كل البلدان العربية التي يمكن ترتيبها في ثلاثة مستويات لجهة علاقتها بالفقر.⁽²⁾

أول هذه المستويات تمثله بلدان الفقر الشديد، والتي تزيد نسبة الفقراء من سكانها عن النصف، وتندرج في عدادها بلدان مثل الصومال وفلسطين واليمن، وقسم كبير منهم يعاني من الفقر الشديد، وكلاهما ترافقه ترديات متعددة ذات تعابير معلنة. والمستوى الثاني من البلدان تندرج تحته بلدان مثل مصر وسورية والأردن، وتصل نسبة الفقر بين سكانه إلى نحو 40% نصفهم تقريباً في مستوى الفقر الشديد. ومؤشرات الفقر في هذه البلدان واضحة في دلالاتها المختلفة والأزمات المرتبطة بها ظاهرة ومعلنة. ويتضمن المستوى الثالث من بلدان الفقر العربي بلداناً غنية مثل الجزائر والعراق والسعودية، التي

(1) انظر: أرقام عن الفقر حول العالم <http://www.tymat.org/?q=node/1142>

(2) انظر: فايز سارة. عن الفقر في الواقع العربي. جريدة الحياة (لندن) 2010/9/29.

تعيش فيها فئات فقيرة، بعض منها معدمة، يمكن أن تصل نسبتها من السكان إلى حدود 20%، وثمة مؤشرات واضحة فيها على وجود الفقر.⁽³⁾

ومظاهر الفقر على المستوى العربي تُقارب مثيلاتها العالمية، ولاسيما في تدرجات أحوال الفقراء وخاصة في المستوى المعاشي الذي تظهر في وقائعه قلة الغذاء وسوء التغذية، وعدم توفر مياه الشرب أو سوء نوعيتها، وافتقاد السكن الصحي وتدهور حالته، وضعف الخدمات الصحية، وانعدام التعليم وضعفه إذا توفر، والأسوأ مما سبق ارتفاع معدلات وفيات الأطفال بسبب الجوع والمرض.

وأسباب الفقر على المستوى العربي تتنوع وتتعدد بحكم الاختلافات بين الدول العربية والناجمة عن الظروف التي تخص أو تحيط بكل بلد. فالأسباب في بلد مثل المملكة العربية السعودية والتي أهمها سوء توزيع الثروة الناتجة عن النفط، مختلفة عن بلد مثل موريتانيا، موارده محدودة، وتوزيع الثروة فيه، ولو تم بشكل عادل، فهو لن يمنع الفقر، وإن كان سيؤدي إلى تخفيف حدته. وبصورة عامة، فإن المشترك في أسباب الفقر في البلدان العربية يتمثل في السياسات غير المتوازنة التي تتبعها الحكومات العربية في ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجهة ميلها لصالح الفئات الأغنى على حساب الفئات الفقيرة، وانخفاض معدلات التنمية وتنامي البطالة، وارتفاع معدلات التضخم التي تجعل المداخيل تفقد قدرتها الشرائية⁽⁴⁾، إضافة إلى ارتفاع مصاريف التسلح والأمن، وعدم التحكم بالتزايد الانفجاري للسكان.⁽⁵⁾

طبقاً لتقديرات الخبراء، يمكن أن يتضاعف الفقر في البلدان العربية في خلال العقدين القادمين مع الزيادة الهائلة للسكان، ما لم تحصل هناك إصلاحات جوهرية من الناحيتين السياسية والاقتصادية

وتؤدي هذه السياسات ونتائجها، ليس إلى استمرار الفقر فقط، بل إلى مفاقمته مع الوقت. وطبقاً لتقديرات الخبراء، فإن الفقر يمكن أن يتضاعف في البلدان العربية في خلال العقدين القادمين مع الزيادة الهائلة للسكان، ما لم تحصل هناك إصلاحات جوهرية من الناحيتين السياسية والاقتصادية، تؤدي إلى إشراك المجتمع المدني إلى جانب الدولة في إحداث طفرات تنموية ذات معدلات نمو عالية تقارب العشرة بالمائة، وتوزيع عادل للدخل، ومواجهة جذرية مع الفساد.

وثمة تقديرات متزايدة، تشير إلى أن التطورات السياسية، التي حدثت وتتواصل في المنطقة العربية مع انتصار الثورة الشعبية في تونس ومصر، وإرهاصاتها في بلدان أخرى مثل سورية، يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تغيير السياسات التنموية في المنطقة، وتحويلها إلى سياسات إصلاحية - نهضوية، تميل إلى جانب الفئات الشعبية والفقيرة، لدفعها نحو المشاركة في الحياة العامة وأنشطتها السياسية والاقتصادية من جهة،

(3) انظر: جمعة عكاش. 130 مليون عربي تحت خط الفقر و33 فرداً ثرواتهم تفوق الـ 179 مليار دولار 2007/8/18. <http://www.alaswaq.net/articles/2007/08/18/10138.html>

(4) انظر: المصدر السابق. فايز سارة. عن الفقر في الواقع العربي. جريدة الحياة (لندن) 2010/9/29.

(5) انظر: كرم الحلو. الفقر في العالم العربي: التحدي الأكبر للعرب في القرن الحادي والعشرين. الحياة (لندن) 2007/9/9.

والحصول على نصيب أفضل من الثروة من جهة ثانية، وهذا سوف يخفف من حدة الفقر في الفترة المقبلة.

وسط المعطيات المحيطة، نتوقف عند ظاهرة الفقر في سورية، والتي يمكن اعتبارها واحدة من أهم التحديات التي تواجه سورية حالياً، وهي بين أهم التحديات المستقبلية. ذلك أن الفقر بما يتصل به من حيثيات وتفاصيل لا يوضع قسماً من السوريين خارج إطار الفعل السياسي - الاقتصادي والاجتماعي فقط، إنما يجعل من الفقراء عبئاً على الحياة السورية. حيث أن قسماً من السوريين عليهم أن يحملوا ويتحملوا احتياجات ثلث السكان إضافة إلى تحملهم احتياجاتهم، مما يؤدي إلى زيادة الأعباء عليهم، وغالباً ما يكون ذلك عاملاً من العوامل التي تعيق تقدم السوريين، وسعيهم إلى تنمية مجتمعهم.

تحاول هذه الورقة في السياسية العامة السورية أن تعرف الظاهرة وحيثياتها وملاحها في الوضع السوري بالإضافة إلى أبعادها المختلفة من النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. ثم ينتقل إلى عرض السياسات العامة الحكومية والمجتمعية التي تم القيام بها في العشر سنوات الماضية وتحليلها ومقاربتها نتائجها. ثم يطرح في الختام اقتراحات لسياسات ورؤية مستقبلية في معالجة الفقر يتم البدء بها في المرحلة الانتقالية بعد الثورة من خلال عمل مشترك تتضافر فيها جهود أصحاب القرار والمستشارين ومنظمات المجتمع المدني والقطاع التجاري الخاص.

وسيركز البحث على الجانب الوصفي - التحليلي للظاهرة معتمداً بصورة أساسية على المعطيات الرسمية السورية بما فيها من أرقام وإحصاءات وتقارير ودراسات تتصل بموضوع الفقر، صدرت عن المكتب المركزي للإحصاء، وهو مؤسسة رسمية مقرها دمشق. كما يعتمد على تقارير إقليمية ودولية تناولت الشأن السوري في بعض جوانبه الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى ما كتبه خبراء واقتصاديون في موضوع الفقر، وبعضها كان في جملة محاضرات ندوة الثلاثاء الاقتصادية، التي تنظمها موسمياً في كل عام جمعية العلوم الاقتصادية في دمشق، وأيضاً ما تناولته الوسائل الإخبارية من تقارير وأخبار وتحقيقات ومقابلات تتعلق بجوانب البحث المختلفة.

ثانياً – ظاهرة الفقر

تعريف الفقر

قد يكون من الصعب التوافق على تعريف محدد للفقر، والأمر في هذا لا يتصل بالإطار النظري بقدر ما يتصل بالوقائع القائمة في الواقع المحدد. ففي بلد معين، يمكن اعتبار الدخل عند مستوى معين حداً للفقر، وقد يكون الحد ذاته في بلد آخر أقل أو أكثر مقارنة بواقع المصاريف؛ كما يختلف الأمر بين الريف والمدينة، حيث أن احتياجات الفرد في الريف، يمكن أن تكون مختلفة عن احتياجات مثيله في المدينة. وهذه ليست إلا بعضاً من التفاصيل التي ترسم حدود الفقر انطلاقاً من الاحتياجات الأساسية للإنسان في ظل واقع محدد.

لقد أدت التباينات التي تحيط بالفقر إلى ظهور اختلافات في تعريفه. وقد لاحظ تعريف البنك الدولي أن الفقر يعني "عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة، وغياب أو عدم ملكية الأصول أو حيازة الموارد أو الثروة المتاحة المادية منها وغير المادية"⁽⁶⁾، ووصف تعريف آخر الفقر بأنه تجسيد لـ "عدم القدرة على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية، يمثل الحد الأدنى المعقول والمقبول في مجتمع ما من المجتمعات في فترة زمنية محددة"⁽⁷⁾.

وذهبت الأمم المتحدة إلى تعريف الفقر في العام 1999 بالقول أن الفقر "يتخذ أشكالاً متنوعة تتضمن انعدام الدخل، والموارد الكافية لضمان مستوى معيشي لائق، ومظاهر الجوع وسوء التغذية وسوء الصحة، والوصول المحدود أو المعدوم إلى التعلم وغيره من الخدمات الأساسية، وانتشار الأمراض والوفيات وانعدام المؤن والسكن غير المناسب، والعيش في بيئة غير آمنة بالإضافة إلى انعدام المشاركة في صنع القرارات في الحياة المدنية والاجتماعية"، واختصر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي معنى الفقر بالقول إنه "عدم قدرة الأفراد في التحكم في الموارد لأن يكونوا أصحاء ومتعلمين. أي أن الفقر بهذا المفهوم يعني الحرمان المطلق"⁽⁸⁾.

يبرز استعراض التعاريف المختلفة للفقر تمايزات في النظر إلى موضوع الفقر، بالاستناد إلى الاحتياجات الإنسانية باعتبارها احتياجات شاملة وكاملة على نحو ما تضمنه تعريف

(6) البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم (1990). القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص41.

(7) عبد الرزاق الفارس، الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى، ص21.

(8) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا. نيويورك، الأمم المتحدة، 2003، ص27.

الأمم المتحدة في العام 1999، ومختصره تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أو باعتبار الاحتياجات الإنسانية محدودة ومقتصرة على جوانب أساسية وجوهرية في مستلزمات العيش على نحو ما تضمنته التعاريف الأخرى، ولاسيما تعريف البنك الدولي.

غير أن المشترك الجوهرى بين جميع تعاريف الفقر أنه يعني ببساطة عجز الإنسان عن توفير احتياجاته الأساسية التي وإن كانت متنامية فإنها تشمل الغذاء والشراب واللباس والدواء والسكن والتعليم. ولهذه كلفة مالية تم احتساب حدها الأدنى عند مستوى دولار واحد إلى دولارين للفرد في اليوم في الدول الضعيفة النمو والمحدودة الموارد، وما دون ذلك يضع الإنسان تحت خط الفقر الشديد، ويجعل حياته في دائرة الخطر لجهة عدم القدرة على تأمين ضرورات الحياة اليومية من الغذاء.

المشترك الجوهرى بين جميع تعاريف الفقر أنه يعني ببساطة عجز الإنسان عن توفير احتياجاته الأساسية التي وإن كانت متنامية فإنها تشمل الغذاء والشراب واللباس والدواء والسكن والتعليم

لقد جرى اعتماد تعريف للفقر بالمحتوى السابق في سورية، باعتباره يقوم على مستوى من الدخل يوفر قدرًا من الاحتياجات الأساسية للفرد في حدين مختلفين، يمثل أولهما الحد الأدنى بمستوى دخل مقداره دولار واحد للفرد يوميًا، وحد إجمالي بمستوى دولارين في اليوم للفرد. واعتمد هذا المقياس في دراسة الفقر في سورية بين عامي 1966 و 2004⁽⁹⁾، التي أنجزت بالمشاركة بين الحكومة السورية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ونشرت في عام 2005. ومنذ ذلك الوقت، مازالت الأرقام والدراسات السورية تعتمد ذلك المعيار في تحديدها لمستوى الفقر السوري رغم أن تكاليف الحياة في سورية تغيرت بقدر لا يتناسب مع التغييرات المحدودة التي طرأت على مستويات الدخل، والتي مازالت ضعيفة مقارنة بالارتفاع الحاصل على أسعار السلع والخدمات والضرائب المفروضة.

ملاحق الفقر السوري 2000-2010

مع بداية العقد الأول من القرن الحالى، أخذت مؤشرات الفقر في سورية تتزايد، وبدأت مظاهره تتسع خاصة بعد التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها البلاد في العقد الأخير من القرن العشرين والذي شهد تحولاً اقتصادياً أطلق عليه التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعى، والمتضمن - حسب الإعلان الحكومى والوقائع المرافقة - الاتجاه نحو مزيد من الحريات الاقتصادية، ومشاركة أكبر للقطاع الخاص فى الأنشطة الاقتصادية، وتراجعاً فى دور قطاع الدولة الإنتاجى والخدمى، وزيادة دخول الاستثمارات الخارجية إلى الاقتصاد السوري. وكان من نتائج ذلك التحول تزايد مظاهر الفقر، الأمر الذى دفع المهتمين من رجال السياسة والاقتصاد والمجتمع، إضافة إلى الباحثين، إلى التوقف عند تلك الظاهرة ومحاولة قراءة واقعها وتطوراتها وسط عدم توفر معطيات رقمية

(9) انظر: هبة الليثى (المحقة الرئيسية)، خالد أبو إسماعيل. الفقر في سورية: 1996 - 2004. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دمشق، حزيران/يونيو 2005.

وإحصائية واضحة عن الظاهرة، وتقصير من جانب المؤسسات الإحصائية الرسمية، وغياب شبه كلي لمؤسسات البحث الاقتصادي - الاجتماعي المعنية والمهتمة بهذا الموضوع.

وللأسباب السابقة، أخذت التقديرات حول حجم الفقر ومجال انتشاره تتوالى متباينة. وكانت المصادر الرسمية في تعاطيها مع موضوع الفقر، تعطي أقل تقديرات للفقر (في حدود 10%) ، مقابل تقديرات أعلى تعطيها المصادر الخارجية (تصل إلى نحو 60%)، فيما كان الخبراء المحايدون يشيرون إلى تقديرات تقول إن الفقر في سورية يراوح عند نسبة 20% من السكان. ثم جاءت نتيجة الدراسة التي أطلقها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة بالتعاون مع الحكومة السورية بين سنوات 1996-2004، لتضع حداً للتقديرات حول الفقر وتعلن أن نسبة الفقر تبلغ نحو 30%، وهي نسبة أعلى بكثير من التقديرات الحكومية التي تضعها عند حوالي 10%، وأقل من التقديرات الخارجية القائلة بنسبة تصل إلى 60%.

لقد توصلت دراسة الفقر في سورية⁽¹⁰⁾ إلى اعتماد حدين للفقر، أولهما حد أدنى يقع عند دخل يساوي 1458 ليرة سورية للفرد، وبالاستناد إليه، تبلغ نسبة الواقعين تحت الفقر من السوريين 11.4% من السكان (حوالي 2 مليون نسمة) لا يحصلون على حاجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغير الغذائية، فيما يقع الحد الأعلى للفقر عند دخل للفرد يبلغ 2052 ليرة سورية، وعنده تبلغ نسبة الفقراء 30% من السكان (حوالي 5.3 مليون نسمة من إجمالي السوريين البالغ عددهم أكثر من سبعة عشر مليوناً)، يرسمون حدود وتفصيل الفقر في سورية في الفترة ما بين عامي 1996 و 2004.

وبينت الدراسة جملة حقائق أساسية، أبرزها تمركز الفقر بشكل عام في المناطق الريفية (62%)، أكثر مما كان عليه انتشاره في المناطق الحضرية (38%)، وكان ثمة تمايز بين المناطق السورية من حيث معدلات وعمق وحدّة الفقر، فكان الحضور الأشد للفقر في المناطق الشمالية الشرقية، التي تشمل محافظات إدلب وحلب والرقّة ودير الزور والحسكة، ثم جاءت المنطقة الوسطى والساحل، والتي تشمل محافظات حماة وحمص واللاذقية وطرطوس، وتميزت بمستويات متوسطة، أما المنطقة الجنوبية، التي تضم محافظات دمشق ودرعا والسويداء والقنيطرة، فقد كانت مميزة بانخفاض مستويات الفقر.

ووسط هذه اللوحة العامة، أشارت دراسة الفقر إلى بعض المعطيات التفصيلية، التي تلقي مزيداً من الضوء على واقع الفقر في تلك الفترة، حيث تجزم أنه على المستوى القومي: لم يكن النمو مالياً للفقراء، فقد استفاد الأفراد من غير الفقراء من نتائج النمو الاقتصادي بصورة نسبية أكثر من الفقراء. كما ارتفعت اللامساواة في سورية بشكل عام بين الأعوام 1997 إلى 2004، ففي العامين 2003 و2004، استهلك الـ 20% الأدنى دخلاً من السكان 7% فقط من كافة الإنفاق السوري، واستهلك الـ 20% الأكثر ثراءً 45% من جملة الإنفاق.

(10) المصدر السابق. هبة الليثي (المحققة الرئيسية)، خالد أبو إسماعيل. الفقر في سورية: 1996 - 2004. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دمشق، حزيران/يونيو 2005.

وأشارت الدراسة إلى التعليم باعتباره أكثر المتغيرات ارتباطاً بالفقر في سورية. إذ أن أكثر من 18% من السكان الفقراء أميون. ووصل الفقر إلى أعلى معدلاته وأكثرها عمقاً وحدة بين هذه الفئات. كما ارتبط الفقر عكسياً بمستويات التعليم، حيث أكدت الدراسة أن ارتفاع مستوى التعليم يقلل من عدد الفقراء. وكانت الاختلافات في نسبة الفقراء فيما يتعلق بالحالة التعليمية واسعة. فتراوحت بين 11.7% بين الأميين في المناطق الحضرية، إلى 1.5% فقط بين خريجي الجامعة. أما المعدلات المقابلة في المناطق الريفية فقد كانت 16.5% و 5% على التوالي. وما سبق يؤكد أن الفقر يعزز نقص التعليم، وهذا يؤدي إلى دائرة مفرغة من الفقر وتدنٍ مستمر في التعليم.

وتناولت الدراسة العلاقة بين الفقر والنوع الاجتماعي، فأشارت إلى التفاعل بينهما مما أدى إلى إنتاج فجوات واسعة في مستويات التقيد بالمدارس بين الفقراء مع ملاحظة أن معدلات التحاق الفتيات بالمدارس كانت منخفضة للغاية، وأن الفتيات في الأسر الفقيرة بالمناطق الريفية كنّ من الأميات بصرف النظر عن جنس رب الأسرة. وغالباً ما كانت الأراذل المعيلات للأطفال من الفقيرات.

وبيّنت الدراسة أن معدلات الفقر وصلت إلى أقصاها بين العاملين لحسابهم في الأنشطة الهامشية وغير الماهرة أو بين العاملين الذين لا يتقاضون راتباً. وكان نصيب الزراعة والتشييد ضخماً بين المجموعات الفقيرة. وعلاوة على ذلك، فإن كثيراً من الفقراء يعملون في القطاع غير الرسمي الذي يوظف 48% منهم في أعماله. كما ارتبطت معدلات البطالة بالفقر، إذ كانت معدلات الفقر بين العاطلين أكثر ارتفاعاً عن المتوسط في المناطق الحضرية.

ولوحة الفقر السوري التي بينتها الدراسة، لم تتغير بصورة جوهرية بعد سنوات من صدور الدراسة لأسباب متعددة، لعل الأهم والأبرز فيها عدم حصول تغيير جوهري في السياسات الحكومية في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتفاوت المستمر بين مستويات الدخل والنفقات، والعجز عن استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل.

وطبقاً للمعطيات، فإن لوحة الفقر السوري في العام 2007، أي بعد ثلاثة أعوام من معطيات دراسة الفقر في سورية، بينت أن الفقر زاد حضوره في سورية، إذ أصاب الفقر الشديد الذي يعجز فيه الأشخاص عن توفير احتياجاتهم الأساسية من المواد الغذائية وغيرها ما نسبته 12.3% من السكان (نحو 2.4 مليون نسمة)، وكانت نسبة الفقراء عند الحد الأعلى للفقر 33.6% من السكان (حوالي 6.7 مليون نسمة) من عدد سكان إجمالي يبلغ 19 مليون نسمة؛ مما يعني زيادة عدد الفقراء وزيادة نسبتهم من السكان. وبينت لوحة الفقر، حدوث تغييرات طفيفة في جغرافية الفقر الشديد. إذ أكدت أن المنطقة الشمالية الشرقية هي الأكثر فقراً بمعدل للفقر الشديد بلغ 15.4%، أما المنطقة الوسطى والساحلية فهي الأقل فقراً، حيث إن 7.68% من سكانها تحت الفقر الشديد، وكانت المنطقة الجنوبية في المكانة الوسطى من حيث الفقر الشديد. أما في معدل الفقر، فقد تضمنت اللوحة انتشاراً متساوياً للفقر بين المنطقة الشمالية الشرقية والمنطقة الجنوبية، وبينت أن الفقر السوري مازال أكثر حضوراً في المناطق الريفية، وإن يكن بنسبة أقل مما كان عليه الوضع

في العام 2004، إذ أن فقراء الريف شكلوا 56% من مجموعة "الفقر الشديد" و50% من المجموع العام للفقراء من السكان.⁽¹¹⁾

إن الفقر بما يمثله من حالة يترك آثاره وتداعياته على مجالات الحياة كافة. ففي المجال الاقتصادي يؤثر الفقر على بُنية الاقتصاد وخطته وعلى نتائج تلك الخطط. وفي هذا الاتجاه يمكن رؤية بعض نتائجها في الآثار السلبية على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي إضعاف معدلات النمو وانخفاض الناتج القومي، كما أنه يكرس سوء توزيع الثروة. ويلعب الفقر دوراً في تعزيز اقتصاد الظل وفي توليد الأنشطة الهامشية وغير القانونية، التي تضع اقتصاد سورية أمام تحديات كبيرة بينها تكريس تشوهات هيكلية في البنية الاقتصادية، وعجزه عن تحقيق قفزات نوعية في التنمية.

وللفقر آثار خطيرة في المجال الاجتماعي، ذلك أنه يقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء، كما يفرز الفقراء أنفسهم بين فقراء الحد الأدنى وفقراء الحد الأعلى. وفقراء سورية يشكلون 33% من السكان، يقابلهم في الجانب الآخر قلة من الأغنياء تقارب نسبتهم الـ 20%، وبين هاتين الطبقتين طبقة ثالثة في المجتمع هي الطبقة الوسطى ذات الطيف الواسع، التي يبدأ حدها الأدنى قريباً من فقراء الحد الأعلى، وأعلىها قرب المستوى الأدنى من الأغنياء. ويعزز حضور الفقر وحدّته في المجتمع فرص تآكل الطبقة الوسطى وتدهورها، والتحاق أغليبتها بالفقراء، وهو أمر ظهرت آثاره واضحة في السنوات الأخيرة.⁽¹²⁾ ومن الآثار الاجتماعية الإضافية للفقر أنه يؤدي إلى إضعاف وتهميش فئات اجتماعية معينة وخاصة النساء والشباب والأطفال، فيزيد من صعوبات حياتهم، ويكرس فرص انتهاك حقوقهم، ويدفعهم في مسارات خطيرة بينها الانخراط في شبكات الدعارة وتجارة المخدرات.⁽¹³⁾

فقراء سورية يشكلون 33% من السكان، يقابلهم في الجانب الآخر قلة من الأغنياء تقارب نسبتهم الـ 20%، وبين هاتين الطبقتين طبقة ثالثة في المجتمع هي الطبقة الوسطى ذات الطيف الواسع

وبطبيعة الحال تؤدي آثار الفقر في المجال الاجتماعي إلى تغييرات في السلوكيات العامة داخل المجتمع، حيث تتجه الفئات الغنية إلى إشاعة أنماطها في الاستهلاك وفي العلاقات الاجتماعية بما فيها من مظاهر العزلة التي تقيمها الفئات الغنية في وجه الفئات الفقيرة. كما ينعكس ذلك في ظهور تمايزات في السكن والتعليم والصحة وغيرها، حيث يسعى الفقراء للحصول على ما أمكن من هذه الخدمات على نحو ما يحدث في موضوع السكن العشوائي الذي هو أحد نتائج الفقر، فيما يسعى الأغنياء للحصول على مستويات أعلى في السكن والتعليم والصحة. ومن هنا يمكن رؤية النشوء المتزايد للضواحي السكنية

(11) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في سورية. تقرير الفقر وعدالة التوزيع في سورية. دمشق 2007. مصدر سابق.

(12) انظر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في سورية. تقرير الفقر وعدالة التوزيع في سورية. دمشق 2009. والذي أشار إلى "أن 22% من سكان سورية معرضون للسقوط في الفقر الشديد في ضوء التزايد الذي شهدته أسعار الغذاء والوقود مؤخراً".

(13) عفران محمد. تسرب التلاميذ في سورية ظاهرة يفاقمها الفقر والعادات وغياب تفعيل القانون. دويتشه فيله، 2010/2/21. <http://www.dw-world.de/dw/article/0,,5271071,00.html>

قريباً من المدن، وبناء المؤسسات التعليمية والمشافي العالية التكاليف، التي صار كثير منها أقرب إلى المنتجات منها إلى المشافي⁽¹⁴⁾. وقد يكون الأهم في النتائج الاجتماعية للفقر في أنه يدفع نحو احتدامات اجتماعية بين الطبقات الفقيرة والغنية، وقد يعبر هذا الاحتدام عن نفسه في صراعات الأحزاب السياسية والمنظمات النقابية، كما يمكن أن يعبر عن نفسه أحياناً في تصادمات بين جمهور الفقراء وأجهزة الدولة وهو أمر تكرر عدة مرات في الأعوام الأخيرة، وإن يكن بصورة محدودة كما حدث في الأعوام الأخيرة في بلدي الرحيبة والقريتين الواقعتين في كل من ريف دمشق وريف حمص على التوالي بسبب مناطق السكن العشوائي. وهذا الاحتقان الاجتماعي أحد أسباب انضمام أطياف كبيرة من سكان شرق وشمال وساحل سورية إلى الاحتجاجات الشعبية الأخيرة.

أما في الجانب الثقافي فإن آثار الفقر تنعكس بصورة مباشرة في تراجع انتشار التعليم، وخاصة في صفوف الفتيات، ثم في تدني مستوياته كلما اتجهنا نحو المستويات الأدنى من التجمعات الفقيرة. ويؤدي الفقر (تقديراً بسبب غياب الإحصاءات) إلى ضعف حضور الثقافة بكل تنوعاتها في أوساط الفقراء من حيث الإنتاج الثقافي واستهلاك منتجاتها. إذ يقل وجود المنتجين للثقافة في أوساط الفقراء، ويندر توجه الفقراء لحضور الفعاليات الثقافية من معارض ومسرحيات وحفلات موسيقية وسينما، كما أن استهلاكهم من الكتب ضعيف ونادر في أغلب الأحيان.

وفي الجانب السياسي، أدى الفقر إلى اختلالات جديّة في الواقع السياسي من خلال نتائجه، والتي تقود إلى استبعاد وتهميش فئات الفقراء من الخريطة والنشاط السياسي والاجتماعي العام، بحيث لا يخرط معظم الفقراء في أنشطة الأحزاب والجماعات السياسية، ولا في أنشطة النقابات ومنظمات المجتمع المدني، بل إن معظم الفقراء لا يشاركون في انتخاب المؤسسات التمثيلية الوطنية والمحلية، وفي حال مشاركتهم فإنها تتم من خلال وسطاء يجيرون مشاركة الفقراء لصالح الأغنياء وأصحاب النفوذ. وبطبيعة الحال فإن استنكاف الفقراء عن المشاركة السياسية والاجتماعية يمثل واحداً من العوامل التي تساعد في توليد أنظمة دكتاتورية- استبدادية شمولية. ولعل واقع أنظمة ما بعد الاستقلال السوري يدعم ذلك التقدير ويؤكد في الوقت ذاته أن الفقر كان سبباً في التناقضات والصراعات السياسية، التي كان لها طابع طبقي عبرت عنه الانقلابات العسكرية في فترة ما بعد الاستقلال والتي عكست نزوع أبناء الفلاحين للإمساك بالسلطة، ثم الصراعات السياسية التي جرت لاحقاً، وبخاصة في عقد الثمانينات وما بعده، والتي عكست في بعض وجوهها صراع فئات اجتماعية على السلطة.

(14) انظر: سورية بلد الغني والفقير.. ولكل أسلوبه الخاص في المعيشة. في http://www.nobles-news.com/news/news/index.php?page=show_det&select_page=17&id=49243

ثالثاً - سياسات الحكومة والمجتمع في مواجهة الفقر

يجزم التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في سورية 2010، الذي وضعته الحكومة بالتعاون مع الأمم المتحدة، بأن الفقر في سورية، لم ينخفض مقارنة بالأعوام السابقة، وبهذا الإقرار يسم التقرير بصفة رسمية نتائج سياسات الحكومة الهادفة لمعالجة الفقر بأنها لم تنجح، بما يعني أنها لم تحقق أهدافها المرجوة في مكافحة الفقر والحد من حضوره وآثاره في الحياة السورية. وقريباً من تلك النتيجة يمكن تصنيف نتائج جهود المجتمع السوري المدنية والأهلية والشعبية في مكافحة الفقر أو الحد منه، وهذه تقديراً محصلة طبيعية لجهد محدود القدرات والإمكانات لم يضع الفقر هدفاً وحيداً لجهده، وليست هناك محصلة تفصيلية لأعماله وجهوده في ميدان مكافحة الفقر.

الأنشطة الحكومية

إن ما توصل إليه التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في سورية 2010، حول عدم انخفاض الفقر، يرتبط بنتائج السياسات التي تابعتها الحكومة السورية في الفترة الفاصلة ما بين توجهاتها لمكافحة الفقر، التي بدأت بداية العقد الماضي، وصولاً إلى نهايته، والتي تم خلالها إطلاق العديد من مشاريع وخطط مكافحة الفقر في البلاد؛ وهي خطط ومشاريع تواصلت من الناحية الرسمية في مستويين، الأول فيهما مشاريع ذات طبيعة عامة، استهدفت المجتمع كله، والثاني مشاريع قطاعية استهدفت قطاعات معينة داخل المجتمع.

1- البرامج الحكومية العامة لمكافحة الفقر

كان البرنامج الوطني لمكافحة البطالة أول وأهم المشاريع الحكومية لمكافحة الفقر في سورية في خلال العقد الماضي. وقد جرى رسم ملامحه الأساسية بالقانون رقم 71 للعام 2001 الخاص بالبرنامج الوطني لمكافحة البطالة، والقاضي بإحداث الهيئة العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة ومدته خمس سنوات قابلة للتجديد. وحدد القانون الأهداف العامة للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة ونشاطاته، وأولها دراسة وتمويل وتنفيذ مجموعة من الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي من شأنها المساهمة في توليد الدخل، وتوفير فرص عمل، وإيجاد مجالات جديدة للعمل والإنتاج، وتنويع هيكل القطاع الاقتصادي والخدمي، واستيعاب قوة العمل المتوافرة والداخلية إلى سوق العمل لأول مرة⁽¹⁵⁾. وخصصت الحكومة

(15) الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا) 2001/12/8.

طبقاً للبرنامج الوطني لمكافحة البطالة مبلغ خمسين مليار ليرة سورية يتم إنفاقها في خلال مدة المشروع المحددة بخمس سنوات⁽¹⁶⁾.

ثم أطلقت الحكومة الخطة الخمسية العاشرة 2005-2010، والتي كانت بمثابة خطة شاملة أحد أهدافها الأساسية مكافحة الفقر من خلال عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁷⁾. وفي السياق الزمني لتلك الخطة تم إطلاق البرنامج الوطني للحد من الفقر في سورية في بدايات العام 2008، والذي تضمن تشاركاً بين وزارة الشؤون الاجتماعية والاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد غرف الصناعة السورية لسنوات 2008 – 2010 بهدف المساهمة في الحد من الفقر في سورية من خلال: توفير العمل اللائق للشباب والنساء، والتركيز على أولويات تحسين قدرة الشركاء الثلاثة لتنفيذ سياسات وتشريعات العمل، وتحسين أداء إدارة سوق العمل، وفتح المجال للعمل، واحترام المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وتحسين سياسات وآليات الحوار الاجتماعي، وزيادة فرص العمل من خلال استراتيجية وطنية للتشغيل، وإصلاح خدمات التشغيل للعاطلين عن العمل وفق معايير العمل الدولية، إضافة إلى تعزيز الحماية الاجتماعية من خلال تحسين قدرة الحكومة والشركاء الاجتماعيين لتطوير سياسة التأمينات الاجتماعية ونظم الإدارة وتوسيع الوصول إلى الحماية الاجتماعية لكل العمال وأسرههم بما في ذلك العاملين في القطاع غير المنظم، والذين يشكلون قوة مهمة من إجمالي العاملين في سورية.

يجزم التقرير الوطني الثالث للأهداف التنموية للألفية في سورية 2010، الذي وضعته الحكومة بالتعاون مع الأمم المتحدة، بأن الفقر في سورية، لم ينخفض مقارنة بالأعوام السابقة

واتخذت الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في سورية في العام 2009، التي حلت مكان هيئة مكافحة البطالة في العام 2007، مبادرة إجرائية في سياق سعيها لمكافحة الفقر، بأن وقعت اتفاقيات مع عدد من المصارف العاملة في سورية لتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة للراغبين بالاستفادة من خدمات الهيئة، من أجل تشجيع وتسهيل تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة في مختلف أنحاء سورية، وتوليد فرص عمل جديدة في مناطق إقامة هذه المشاريع، بعد قيام الهيئة باختيار رواد الأعمال الراغبين بالاستفادة من خدماتها وتأهيلهم وتنظيم دورات تدريبية تتناسب مع طبيعة عملهم وتقييم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع المقدمة من قبل الرواد لإقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم ومساعدة المستفيدين بتقديم ضمانات مصرفية وتدقيق دراسات الجدوى الاقتصادية.

وكانت خاتمة المبادرات الحكومية في مكافحة الفقر في نهاية العقد الماضي إحداهن صندوق المعونة الاجتماعية لتقديم مساعدات مالية اجتماعية للأسر الفقيرة في مناطق البلاد المختلفة. وبلغ المجموع الإجمالي للمساعدات 250 مليون دولار (11500 مليون

(16) للاطلاع على أفق الهيئة ورؤيتها في موضوع مكافحة الفقر. انظر: عبد الرحمن تيشوري. هيئة مكافحة البطالة السورية والدور الاقتصادي والتنموي المطلوب منها. سيريا نيوز، 2006/1/6. http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=18258

(17) انظر: أيهم أسد، الخطة الخمسية فزاعة وشماعة فترة التحول. مجلة تجارة وأعمال، 2009/10/27.

ليرة سورية)، وقد أطلق الصندوق أولى خطواته في هذا المجال في شباط/ فبراير 2011 لتوزيع الإعانات المالية على نحو 420 ألف عائلة من العائلات ذات الدخل المتدني عبر 170 مركزاً في أنحاء سورية.⁽¹⁸⁾

2- البرامج القطاعية

تناولت هذه البرامج والمشاريع قطاعات معينة من السكان في سورية، وشمل بعضها السوريين والفلسطينيين من المقيمين إقامة دائمة، كما شملت البرامج مناطق ريفية وأخرى في المدن، إضافة إلى شمولها قطاعات اجتماعية عمرية مختلفة في اهتمامها من النساء والشباب والأطفال. وكان بين أول هذه البرامج مشروع تنمية المجتمع الريفي في جبل الحص، والذي تم على مرحلتين ما بين عامي 2000 و2007. وأعقب هذا المشروع برنامج القروض التشغيلية الصغيرة التي مُنحت لأصحاب مشاريع صغيرة جداً. وتم تدشين البرنامج الأخير في تموز/يوليو عام 2003 من جانب الوكالة الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في دمشق، وجرى خلاله تقديم خدمات نقدية صغيرة لمواطنين سوريين وفلسطينيين من الساعين إلى تأسيس أعمال صغيرة، أو تنمية الأعمال القائمة، بغية تحسين ظروفهم المعيشية والحد من الفقر.

وفي إطار البرامج القطاعية، جرى في العام 2004 إطلاق برنامج القرى الصحية من جانب وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي بالتعاون مع اليونيسيف بهدف دعم مشروع بناء القدرات للمرأة الريفية في الشمال الشرقي من سورية، عبر دمج المرأة في التنمية والنهوض بواقع المرأة الريفية وتمكينها اقتصادياً واجتماعياً وصحياً. ويهدف المشروع إلى خلق فرص عمل للمرأة الريفية وتحسين المستوى المعيشي لها ولعائلتها وخاصة الأطفال. والمشروع جزء من المشروع الوطني "برنامج القرى الصحية" الذي يركز على تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للريف السوري، وتم تنفيذه في خمس محافظات سورية هي الحسكة والرقبة ودير الزور وحلب وإدلب، وقد تم في إطاره تدريب نحو ألفي سيدة ريفية في عام 2004.⁽¹⁹⁾

وشهد العام 2007 انطلاق البرنامج الوطني لتمكين المرأة، الذي خصص في إطاره مبلغ مليار ليرة سورية بإشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل مستعينة بخبرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية. وجاءت في آخر الحملات القطاعية لمكافحة الفقر في سورية، حملة الأمم المتحدة لمكافحة الجفاف لعام 2009، والتي شملت توزيع المساعدات الغذائية للعائلات المتضررة من الجفاف في مناطق شمال شرق سورية، حيث تم توزيع سلال غذائية من الحبوب والزيوت ومواد أخرى بهدف مساعدة سكان تلك المناطق للتغلب

(18) سورية تبدأ بصرف المعونات المالية والغذائية للأسر الفقيرة. موقع أخبار الشرق، 2011/2/7. http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=5499:2011-02-07-21-22-45&catid=67:syria-economy&Itemid=56

(19) د. ختام تميم، تجربة الجمهورية العربية السورية في مكافحة الفقر. المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية، سورية 2008. ص9-10.

<http://swideg.jeeran.com/geography/archive/2008/11/722638.html>

على الظروف الناجمة عن الجفاف وخراب المحاصيل الزراعية وتدهور الثروة الحيوانية بعد سنوات من الجفاف وسوء المواسم الزراعية.⁽²⁰⁾

وبصورة عامة يمكن القول أن العقد الماضي (2000-2010) شهد اهتماماً وسياسات سورية غير مسبوقة في موضوع مكافحة الفقر، جرى تكريسها في خطط ومشاريع وفي مبادرات تشريعية وبحثية كثيرة وفي اتصالات وعلاقات متعددة ومتنوعة المستويات، كان يمكن لها أن تحقق تقدماً سورياً على صعيد مكافحة الفقر لو توفرت لها إرادة سياسية مناسبة تمضي بتلك السياسات وتصوبها وتعزز بناها الإدارية والمعرفية. بالإضافة إلى فقدان الإرادة السياسية فإن تطبيق هذه السياسات اصطدم بمعايير الحوكمة المختلفة والفساد المستشري مما أدى إلى فقدان فاعلية أي برنامج أو سياسة تخطها الحكومة.

أنشطة المجتمع في مكافحة الفقر

لقد أدت دوافع متعددة منها الاجتماعي والسياسي والديني إلى توجه المجتمع السوري في المستويات المدنية والشعبية للانخراط في مواجهة الفقر والحد من مظاهره. وقد توافق هذا التوجه مع الجهود الحكومية في هذا المجال، غير أنه لا تتوفر بيانات وإحصاءات كافية حول حجم ونتائج الأنشطة التي يقوم بها المجتمع في مكافحة الفقر، الأمر الذي يمنع إجراء مقارنة بشأن النتائج النهائية لجهود مكافحة الفقر في سورية في المستويات الرسمية والمجتمعية. لكن التقديرات تشير إلى أن ما يقدمه المجتمع من جهود في مواجهة الفقر له نتائج كبيرة ومهمة. وتندرج جهود المجتمع السوري في مستويين أولهما نشاطات منظمات المجتمع الأهلي والمدني، والثاني النشاطات الشعبية.

1- نشاطات المجتمع المدني والأهلي

قدم المجتمع السوري منذ عقود طويلة جهوداً ملحوظة هدفها مكافحة الفقر من خلال مساعدة الفقراء وذوي الحاجة في المجالات المختلفة. وقد أنشئت خلال القرن الماضي كثير من المنظمات والجمعيات الأهلية والمدنية بالإضافة إلى أشكال مختلفة من الأوقاف الخيرية، وتواصلت أنشطة شعبية كثيرة، هدفها مساعدة المجتمع في التغلب على الفقر. وفي هذا السياق أقيمت الجمعيات بالاستناد إلى قانون الجمعيات العثماني الذي لم يكن يتطلب في تأسيس أي جمعية سوى التقدم إلى الجهات الإدارية المختصة في المنطقة المحددة بـ "علم وخبر" عن إحداهن تلك الجمعية. ثم اختلفت الأمور لاحقاً، حيث تم إخضاع تأسيس الجمعيات إلى قانون الجمعيات وتعديلاته⁽²¹⁾. ثم جاءت تعديلات لاحقة على

(20) سورية تقدم المساعدات المالية والغذائية للفقراء. <http://news.maktoob.com/article/5994430>

(21) يستند تشكيل الجمعيات في سورية إلى القانون المدني الصادر في أيار 1949 وتعديلاته، وقد طالت هذه التعديلات بصورة جوهرية موضوع الجمعيات والمؤسسات في ذلك القانون، وخاصة التعديلات التي أصابته في موضوع الجمعيات استناداً إلى القانون رقم 384 لسنة 1956 الذي عممت تطبيقاته في مصر لتصل إلى سورية خلال فترة الوحدة السورية - المصرية (شباط/فبراير 1958 - أيلول/سبتمبر 1961). انظر: فايز سارة ونجم الدين خيبة. الجمعيات في سورية: الإطار القانوني والأبعاد السياسية.

القانون في العام 1969 مستندة إلى المرسوم التشريعي رقم 224 وهو الذي ينظم اليوم عمل "الجمعيات والمؤسسات الخاصة" في إطار القانون السوري.

واستناداً إلى قانون الجمعيات وتعديلاته، تعمل في سورية جمعيات مدنية وأهلية تم ترخيصها وفق القانون، وتمارس نشاطها تحت إشراف مباشر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. وقد بلغ عدد الجمعيات المرخصة في سورية عام 2007 ما مجموعه 1236 جمعية منها 541 تختص بالأعمال الخيرية، فيما تتوزع الجمعيات الأخرى على أنشطة متعددة بعضها له طابع اجتماعي، وآخر يهتم بالثقافة، وغيره بالبيئة والصحة وغير ذلك من اهتمامات مجتمعية.⁽²²⁾

وقبل الدخول في حيثيات ما هو قائم من أنشطة للمجتمع في مواجهة الفقر، قد يكون من المفيد الإشارة إلى جهود بذلها نشطاء في المجتمع المدني في سورية في سياق ربط مساعي السوريين في محاربة الفقر مع جهود النداء العالمي لمحاربة الفقر منتصف العقد الماضي. غير أن ضغوط السياسات الرسمية حدّت من إمكانية تطور هذه التجربة وخصوصاً لجهة عدم إصدار عهد وطني ضد الفقر، ومنع قيام تحالف وطني في مواجهة الفقر كان يمكن أن يضم مجموعة من الجمعيات المدنية والأهلية وشخصيات مهتمة بمكافحة الفقر.⁽²³⁾

الجمعيات المدنية المهتمة بالتنمية ومكافحة الفقر

بطبيعة الحال اهتم عدد من الجمعيات السورية بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي مكافحة الفقر. وقد ظهر اهتمام حكومي بهذا النوع من الجمعيات للاستفادة من الإمكانيات

ورقة مقدمة إلى ندوة الإطار القانوني للجمعيات في البلدان العربية (بيروت) 13-14 كانون الأول/ديسمبر 2004.

(22) 22 انظر: سها مصطفى. الجمعيات الخيرية تلخص النشاط الاجتماعي. سورية الغد، 2009/2/12.

(23) قالت وثيقة العهد الوطني ضد الفقر "نحن الموقعون أدناه من السوريين، نعلن تضامننا في مواجهة الفقر الذي يحيط بقطاعات واسعة من أبناء بلدنا، ويمنعهم من تلبية الاحتياجات الأساسية لحياتهم، ويجعل حياتهم حافلة بالصعوبات، ويخرجهم من إطار الفاعلية النشطة في شؤوننا العامة"، وأكدت أن "خطر الفقر لا يحيط بواقعنا الحالي، وإنما بمستقبلنا الذي لا يجوز لنا التساهل فيه ولا تركه يسير كيفما اتفق"، وأكدت ضرورة أنه "وبموازاة جهود الحكومة، يتطلب الأمر تقدم المجتمع بقطاعاته وفئاته للمساعدة في إخراج أبنائه الفقراء من فقرهم وإنهاء معاناتهم، مما يدعو إلى أوسع عملية تضامن، تشارك فيها الفعاليات والهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية إضافة إلى جهود المنظمات والجماعات الأهلية والمدنية في جهد عملي هدفه الحد من الفقر، ومساعدة الفقراء في استعادة حياتهم الطبيعية". وأشارت وثيقة "من أجل محطة مجتمعية للتنمية ومحاربة الفقر" إلى أن "واقع الفقر في سورية (يفرض) قيام جهود حقيقية، وتوفير إرادة سياسية من أجل التنمية ومواجهة الفقر، تتشارك فيها الدولة والمجتمع معاً من أجل خلق كل الأطر القانونية والإدارية والتنظيمية، التي توفر إمكانيات جديدة لمحاربة الفقر، ويمكن أن تلعب منظمات وهيئات المجتمع المدني دوراً مهماً في هذه العملية". وزعت هذه الأوراق في الاجتماع الإقليمي لمكافحة الفقر الذي انعقد في الخرطوم في جمهورية السودان يومي 15 و16 أيلول/سبتمبر 2006 وحضره ممثلون عن الحملات الوطنية للنداء العالمي لمحاربة الفقر من كل من فلسطين وسورية والأردن وتونس واليمن والسودان بالإضافة إلى ممثلين عن المنسق الإقليمي للحملة- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية. وكان كاتب هذه الدراسة ممثلاً للنشاط السوري في الاجتماع.

والخبرات والأنشطة الإقليمية والدولية القائمة في العقد الماضي، فجرى تأسيس عدد منها في تلك الفترة برعاية شخصيات مقربة من القيادات العليا في الدولة من بينها السيدة أسماء الأسد زوجة رئيس الجمهورية. وكانت هناك بين هذه الجمعيات ثلاث هي الأقرب والأكثر اهتماماً في صلتها بالتنمية ومكافحة الفقر، هي الصندوق السوري للتنمية الريف (فردوس)، ومؤسسة "مورد" لتطوير وتفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والجمعية السورية لرواد الأعمال (سيا)؛ وفيما يلي نبذة عنها.

• **الصندوق السوري لتنمية الريف (فردوس)** منظمة غير حكومية غير ربحية هدفها تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة في المجتمعات الريفية السورية. وقد جرى إطلاق مشاريع عديدة منذ تموز/يوليو 2001 عملت على إيجاد قاعدة بيانات وطنية حول التنمية البشرية المستدامة، وتدريب أشخاص وتمويل مشاريع بقروض صغيرة، وتعزيز جهود البحث وتغطية احتياجات التنمية الأساسية. وركز "فردوس" نشاطه في السنوات الماضية على منح قروض صغيرة للعائلات من المجتمعات الريفية الفقيرة لمساعدتها في توسيع أعمالها وزيادة دخلها وتعزيز استقرارها الاقتصادي.⁽²⁴⁾ من أمثلة مشاريع فردوس مشروع حاضنة الأعمال الريفية بالتعاون مع الجمعية الإيطالية للمرأة في التنمية (إيدوس) بهدف خلق 600 مشروع تنموي في إطار تنمية المناطق الريفية عبر أربع سنوات هي مدة مشروع الحاضنة. كما أدار "فردوس" مشروعاً لتطوير وتفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمشاركة مع مؤسسة "مورد" والجمعية السورية لرواد الأعمال (سيا) هو مشروع "بداية" الهادف إلى خلق فرص عمل دائمة لرواد الأعمال الشباب والمساهمة بتوسيع نطاق الاستثمار وزيادة القدرة الإنتاجية في القطاع الخاص. وشمل المشروع شباباً ممن تتراوح أعمارهم ما بين 18 و 35 عاماً من غير القادرين على الحصول على أي مساعدة مالية من جهات أخرى، أو من العاطلين عن العمل أو العاملين بدوام جزئي، وقدم قروضاً لا تتجاوز 200 ألف ليرة سورية بفترة سداد مدتها ثلاث سنوات؛ فضلاً عن تأمين فرص مهمة لتكوين العلاقات العامة والترابط والتعاون مع رواد أعمال آخرين.⁽²⁵⁾ كما ساهم "فردوس" في مشروع تحسين مخرجات التعليم والفرص الاقتصادية في العام 2005 بالتعاون مع وزارة التربية ومنظمة "وورلد لينكس" الدولية. وتم إنجاز المشروع على أربع مراحل في 100 مدرسة، وشمل 550 معلماً و27500 طالب بهدف تأهيل 50 مدرساً في المرحلة الأولى للبرنامج ليقوموا بتدريب 500 معلم إضافي في أنحاء الجمهورية. ومن

(24) فردوس للتنمية. مجلة أيام الأسرة 2002/8/1. أيضاً انظر: <http://www.vbi-lattakia.org/arabic/index.html> حيث يتم تعريف "فردوس" بأنه "أحد أقسام الأمانة السورية للتنمية: وهو منظمة غير حكومية، تأسست عام 2001 لتلعب دوراً ريادياً في تمكين الأفراد والمجتمعات المحلية في سورية من المشاركة بشكل فعال في تعميم وتحقيق التنمية المستدامة في الريف السوري بالتعاون مع المنظمات الدولية وهيئات المجتمع السوري والحكومة لتحقيق هذا الهدف".

(25) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن: الصندوق السوري لتنمية الريف "فردوس" انظر: <http://www.aliqtisadi.com/pages/BrowseByOrg.aspx?orgid=737>

المفترض أن يكون البرنامج قد أنجز مع نهاية عام 2007 تدريب أكثر من 100 ألف طالب ومعلم في أنحاء البلاد⁽²⁶⁾

• **مؤسسة "مورد"** لتطوير وتفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽²⁷⁾، وهي مثل سابقتها منظمة غير حكومية وغير ربحية، هدفها تفعيل مشاركة المرأة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، جرى تأسيسها في العام 2003 برعاية الحكومة السورية، وبتوصية من لجنة سيدات مجلس الأعمال السوري - الأوروبي، من أجل مساعدة النساء وتأهيلهن للعمل على كيفية بناء المشاريع الجديدة، وتوظيف جميع الأدوات والإمكانات اللازمة لإنجاح المشاريع النسوية من استشارات فنية وتشبيك، وتقديم كل عون ممكن للنساء اللواتي لديهن بالأساس مشاريع اقتصادية.⁽²⁸⁾

• **الجمعية السورية لرواد الأعمال الشباب "سيا"** منظمة غير حكومية وغير ربحية مثل سابقتها، هدفها مساعدة رواد الأعمال ولاسيما من الشباب لإنجاح مشاريعهم، وتقديم المساعدات الممكنة مباشرة أو من خلال التعاون مع جمعيات وهيئات أخرى تعمل في السياق نفسه أو في أنشطة مكملة. من مشاريعها مركز الريادية الأول في سورية لتوفير رواد الأعمال فرصة للاطلاع على تجارب ناجحة عن الريادة. أبرمت "سيا" مع الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات "اتفاق إطار عمل" يهدف إلى التعاون بين الفريقين لنشر ثقافة ريادة الأعمال من خلال إعداد وتنفيذ وتطوير منهاج تدريبي متكامل موجه إلى رواد الأعمال. كما عملت "سيا" على إعداد منهاج تدريبي خاص برواد الأعمال، يتعلق بمهارات تنفيذ المشروعات والتسويق والتمويل، وموجه لكل رواد الأعمال من شباب وطلاب وخريجين وغيرهم ممن اختاروا طريق ريادة الأعمال وتأسيس المشروعات.⁽²⁹⁾

الجمعيات الخيرية

والجمعيات الخيرية، مثل سابقتها مرخصة وفق القانون، وتمارس نشاطها تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. ومن إجمالي الجمعيات المرخصة في سورية عام 2007 بلغ عدد الجمعيات الخيرية 541 جمعية، تعادل أقل من نصف العدد الإجمالي للجمعيات في سورية. والقسم الأكبر من هذه الجمعيات موجود في مراكز المدن مثل مدينة دمشق وريفها التي يصل عدد الجمعيات الخيرية فيها إلى 261 جمعية وتمارس نشاطها في حيز يتواجد فيه نحو ثلث سكان سورية، حيث يقترب عدد سكان دمشق وريفها من سبعة ملايين

(26) مورد، 2007/4/4. www.mawrad-syria.org

(27) حول بعض نشاطات جمعية مورد لتطوير وتفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية. انظر: www.mawrad-syria.org

(28) مورد، 2007/4/4. www.mawrad-syria.org

(29) للاطلاع على بعض أنشطة الجمعية السورية لرواد الأعمال الشباب (سيا) انظر: <http://www.syea.org>

الجمعيات المرخصة في سورية عام 2007 بلغت 541 جمعية تمارس نشاطها تحت إشراف وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

نسمة⁽³⁰⁾. والجمعيات على كثرتها وانتشارها لا تشتغل على ذات السوية في أعمالها الخيرية، ولهذا أسباب مختلفة ليس هنا المجال لشرحها، لكن بعض الجمعيات مميزة في عملها في ميدان مكافحة الفقر ومساعدة الفقراء، بينها "جمعية حفظ النعمة في دمشق" و"جمعية البر والخدمات الاجتماعية - حمص"⁽³¹⁾، ونظراً لأهمية وتعدد نشاط الأخيرة نتوقف عندها.

تأسست "جمعية البر والخدمات الاجتماعية" بحمص في العام 1955، ثم مدت فروعها إلى عدد من المدن والمناطق السورية الأخرى لتشملها بنشاطها، حيث لها ستة فروع في اللاذقية وبانياس وجسر الشغور وجبله ودمشق وتلكخ، وأخذت على عاتقها مهمة "البحث عن الفقراء والمساكين ودراسة أوضاعهم ثم مد يد العون إليهم بطرق مختلفة منها المساعدة المادية المباشرة أو غير المباشرة عبر توزيع الطعام والكساء والمحروقات والمعالجة الصحية الكاملة. كما تقوم الجمعية بمساعدة بعض الأسر بتعليمهم بعض المهن لتحويلهم إلى أسر منتجة فاعلة في الحياة"⁽³²⁾.

وتتولى الجمعية تنفيذ مهماتها من خلال مصادر تعتمد على أموال الزكاة والصدقات والهبات وواردات مشاريع الجمعية. ولعل أهم أعمال الجمعية في مكافحة الفقر ما تقوم به "مؤسسة مكافحة الفقر والبطالة" التابعة لها من أنشطة تتضمن أداء دور الوسيط في تأمين عمل للقادرين عليه من خلال شبكة علاقاتها، ومنح مساعدات للعائلات المحتاج أحد أفرادها للعلاج الطبي الكلي أو الجزئي، وتقديم المساعدات الموسمية كما في مشروع "دفع الشتاء"، والمساعدات الغذائية، والإعانات المالية الثابتة والطارئة، إضافة إلى الألبسة والأثاث المنزلي. وثمة جانب إضافي مهم يعزز ما تقوم به الجمعية في مكافحة الفقر، وهو "مشروع التعليم المهني لبنات العائلات" حيث يتم تعليم البنات حرفاً متنوعة، تعينهن على كسب رزقهن وعائلاتهن بشكل يدفع عنهم الفقر والحاجة شيئاً فشيئاً في دار الصناعات اليدوية التابعة للجمعية.⁽³³⁾

2- الأنشطة الشعبية في مكافحة الفقر ومساعدة الفقراء

ترتبط الأنشطة الشعبية في مكافحة الفقر ومساعدة الفقراء بدوافع متعددة ولاسيما من الناحية الاجتماعية والدينية. وقد تعددت هذه الأنشطة وتنوعت، لكن الأهم فيها تجربتان: تجربة الجمعيات العائلية وتجربة الجمعيات الشهرية. والقاسم المشترك لعمل هذا النوع من الجمعيات أنها عرفية، بمعنى أنها لا تؤسس طبقاً للقانون وليس لها نظام معين، ما عدا ما تعارف عليه أعضاؤها من أهداف ومن طريق لعملها.

(30) انظر: سها مصطفى. الجمعيات الخيرية تلخص النشاط الاجتماعي. عين سورية، 2009/2/12.

(31) انظر: دليل الجمعيات في سورية في <http://www.fjrona.com/?cat=12>

(32) جمعية البر والخدمات الاجتماعية - التاريخ والنشأة. <http://www.birrsociety.org/index.php?item=pages&id=1>

(33) للمزيد من التفاصيل عن نشاط الجمعية ومؤسسة مكافحة الفقر والبطالة التابعة لها انظر: <http://www.birrsociety.org/index.php>

وتقوم الجمعيات العائلية على التآزر بين المنتمين إلى العائلة، وليس لنشاطها مدة محددة، وهي تضم في عضويتها آباء وأبناء وأحفاد وأخوة وأخوات أو بعض هؤلاء، وغالباً ما يتولى كبير العائلة إدارة الجمعية وحفظ أموالها وسجلها، طبقاً لما يجري عليه التوافق بين المشاركين بصدد أهداف المشروع وتفاصيله. ومعظم هذا النوع من المشاريع هدفه تعزيز أحوال المشتركين فيه من المنتسبين للعائلة ومساعدة بعضهم بعضاً. وقد يكون بينهم فقراء يستفيدون من نشاط الجمعية، مع أن الهدف لا يقتصر على مساعدة الفقراء. ويدفع المشتركون بالمشروع اشتراكات شهرية، تخصص منها مبالغ على سبيل المساعدة أو الدين المسترد لذوي الحاجة في مشروعات محددة مثل الدراسة أو الزواج أو المعالجة وربما لتأمين رأس مال لبعض المشروعات ذات العائد الربحي.

أما الجمعيات الشهرية، فتقوم بين جيران وأقارب وزملاء عمل، وهدفها الأساسي جمع قدر معين من المال وتبادلته دون أية اقتطاعات أو فوائد بصورة دورية بين أعضاء الجمعية وفقاً لجدول معيّن جرى التوافق عليه، حيث يقوم كل مشارك بالجمعية بالاستفادة من المبلغ الذي يحصل عليه بالطريقة التي يرغب بها وفي المجال الذي يحتاجه، كما يجري التوافق على القسط الشهري - وقد يكون أسبوعياً - الذي يتم دفعه إلى شخص يتولى إدارة الجمعية، يكون ثقة في توصيل الحصيلة الشهرية لصاحبها. وغالباً ما ينتهي وجود هذه الجمعية مع نهاية عملها، حيث يبادر بعض المشاركين فيها إلى تشكيل جمعية أخرى تخوض غمار تجربة جديدة.⁽³⁴⁾

(34) انظر: هشام عدرا. الجمعيات المالية الشهرية ظاهرة اجتماعية انتشرت في سورية. الشرق الأوسط (لندن)، 30 / 1 / 2011.

رابعاً - النتائج العامة للسياسات الرسمية في مكافحة الفقر

تكثفت السياسة الرسمية في ميدان مكافحة الفقر في مستويين. تضمن المستوى الأول خطأً ومشاريع عامة استهدفت الفقراء السوريين بقطاعاتهم ومناطقهم كافة، فيما اختص المستوى الثاني باستهداف الفقراء السوريين في قطاعات أو فئات معينة أو مناطق جغرافية محددة.

وبطبيعة الحال فقد جاءت نتائج تلك السياسات متفاوتة من حيث نتائجها، وهو أمر طبيعي لأسباب متعددة لا تتصل فقط باختلاف طبيعة الخطط والمشاريع، وإنما أيضاً بسبب اختلاف القطاعات المستهدفة والمناطق والظروف المحيطة بكل واحدة من تلك الخطط وبكل واحد من المشاريع. لكن في المحصلة الإجمالية، يمكن القول إنه لم يتحقق إنجاز جوهري في مكافحة الفقر، بفرض تراجع معدلاته، وإن تراجعت بعض مظاهره حسب النائب الاقتصادي عبد الله الدردري الذي قال إن "الفقراء يتحسن دخلهم"⁽³⁵⁾.

وتطرح الخلاصة السابقة ضرورة التماس الأسباب التي قادت إلى عدم تحقيق أهداف الخطط والمشاريع الحكومية في مواجهة الفقر، وهي أسباب تكمن في أمرين اثنين: أسباب عامة تتعلق بمجمل السياسة السورية حيال موضوع مكافحة الفقر خاصة وفي إطار سياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عامة، وأسباب خاصة تتصل بكل واحد من المشاريع والخطط التي ذهبت نحو مكافحة الفقر أو الحد منه.

وأهم الأسباب العامة التي تحبط أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية يكمن في المرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد منذ أربعة عقود في ظل اقتصاد مغلق أساسه سيطرة الدولة على قطاعاته الرئيسية بصورة كلية، أو مشاركتها بما بقي من تلك القطاعات بنسبة متفاوتة، كما في أمثلة السيطرة الكاملة على القطاع المصرفي وقطاع الخدمات العامة وعلى القسم الأساسي من القطاع الصناعي، والمشاركة في قطاعات الزراعة والتجارة والخدمات، قبل أن تقرر البدء بخطوات انتقالية نحو تحرير الاقتصاد، وهو أمر تحيط به الإرباكات ولاسيما من الناحيتين السياسية والاجتماعية، مما يجعل المسؤولين السوريين يسعون إلى تخريجات من طراز القول بالتوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي الذي لا يجد له معنى محدداً من الناحية العملية سوى تحرير الاقتصاد لكن بطريقة مشوهة كنقل ملكية شركات عامة إلى فرد أو شخصيات تجارية دون أي حد أدنى من الشفافية والمحاسبة.

(35) الدردري: الأغنياء في سورية يزدادون غنى والفقراء يتحسن دخلهم. سيريانيز، 2008/3/8
http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=72659

والسبب العام الثاني أنه وبسبب التوجه نحو تحرير الاقتصاد فإن معالم السياسة السورية في موضوع التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تأخذ اتجاه محاباة الفقراء، وهو المنحى الأساسي والضروري لأي سياسة هدفها مكافحة الفقر أو الحد منه. وبغض النظر عن كثير من الأقوال والتصريحات للرسميين السوريين، فقد أدت السياسات العملية إلى تدهور أوضاع الفقراء في السنوات العشر الماضية على نحو ما بينت الإحصاءات والأرقام الرسمية.

ويكمن السبب الثالث لفشل الجهود الحكومية في مكافحة الفقر في تغلغل الفساد داخل الإدارة الحكومية وفي مختلف مفاصلها، مما يجعل الخطط والمشاريع محكومة بمصالح لوبي الفساد، أكثر مما هي محكومة بالسياسة الحكومية المعلنة من جهة أو بالفئات المستهدفة في تلك السياسات من جهة ثانية.

في ظل تلك الأسباب العامة للإحباط الذي أصاب السياسة الرسمية في مكافحة الفقر، يمكن التوقف عند الأسباب الخاصة التي تتعلق بأبرز خطط ومشروعات مكافحة الفقر سواء العامة أو المشاريع القطاعية والجهوية التي استهدفت أوساطاً معينة داخل المجتمع، والتي طرحت في خلال العقد الممتد ما بين 2000 و2010.

لقد كان البرنامج الوطني لمكافحة البطالة أول المشاريع الحكومية الكبرى لمكافحة الفقر في سورية في خلال العقد الماضي. وتم رسم ملامحه الأساسية بالقانون رقم 71 للعام 2001 من خلال إحداث الهيئة العامة لمكافحة البطالة للمضي نحو أهدافه في دراسة وتمويل وتنفيذ الأنشطة الإنتاجية والخدمية التي من شأنها المساهمة في توليد الدخل وتوفير فرص عمل، وإيجاد مجالات جديدة للعمل والإنتاج، وتنويع هيكل القطاع الاقتصادي والخدمي، واستيعاب قوة العمل المتوافرة والداخلة إلى سوق العمل لأول مرة، وتوفير 440 ألف فرصة عمل جديدة في خمس سنوات، وبإمكانات مادية تبلغ خمسين مليار ليرة سورية.

لقد وقع مشروع مكافحة البطالة أسير الأسباب العامة للفشل الرسمي في مكافحة الفقر، لكنه في الوقت نفسه كانت له أسباب تتعلق به، ساهمت في فشله. ويوضح أحد الباحثين الاقتصاديين أن فشل مشروع مكافحة البطالة - مقارنة بتجربة إيطالية مماثلة - يعود إلى ثلاثة أسباب أولها عشوائية السياسات العامة، وثانيها تخبط سياسات الإشراف على الدورات، وثالثها ضعف خبرات التدقيق المالي، الأمر الذي كان يتطلب إجراء تعديلات بنيوية وإدارية على المشروع.⁽³⁶⁾

وجاءت تحولات مشروع مكافحة البطالة بسبب ما أصابه من نتائج سلبية، بأن تم حل هيئة مكافحة البطالة، وإحداث الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في العام 2007، التي

أهم الأسباب العامة التي تحبط أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية يكمن في المرحلة الانتقالية التي تعيشها البلاد منذ أربعة عقود في ظل اقتصاد مغلق أساسه سيطرة الدولة على قطاعاته الرئيسية بصورة كلية

(36) انظر د. أسامة قاضي: يسأل السيدة الأولى: لماذا أغلقت هيئة مكافحة البطالة إذن؟ كلنا شركاء. 2010/6/5.

<http://www.annidaa.org/modules/news/article.php?storyid=5310>

أخذت على عاتقها بعض مهام هيئة مكافحة البطالة لكن وفق توجهات مختلفة، وهذه لم يكن حظها بالنجاح أفضل من سابقتها.⁽³⁷⁾

ولم يكن نصيب الخطة الخمسية العاشرة من النجاح في موضوع مكافحة الفقر بأفضل من نصيب مشروع مكافحة البطالة. إذ لم تحقق الخطة أهدافها بصورة مناسبة باعتراف كبير المسؤولين عن الملف الاقتصادي نائب رئيس الوزراء عبد الله الدردري الذي قال في معرض تقويمه لنتائج الخطة: إن الأغنياء في سورية يزدادون غنى والفقراء يتحسن دخلهم وأن ظاهرة التفاوت بين الطبقات باتت أكثر بروزاً دون أن يعني ذلك أن الطبقة الوسطى تتآكل فيما الفقر ظاهرة شديدة وعميقة.⁽³⁸⁾ وقد بينت واحدة من تحليلات الخطة في نصفها الأول، أن الخطة لا يمكن أن تؤدي إلى خفض الفقر، نظراً لما صاحب تطبيقاتها من ارتفاع للأسعار، وازدياد معدلات التضخم، التي تخفض القوة الشرائية للمواطنين، وتدفع الناس نحو خط الفقر⁽³⁹⁾. وقد تشاركت تحليلات اقتصادية أخرى في تفسير سبب فشل الخطة الخمسية العاشرة في مكافحة الفقر، ورأت أن ذلك يعود إلى أسباب ثلاثة، هي زيادة الضرائب وارتفاع الأسعار ومحاياة الأغنياء، والتي كثفتها معادلة الحكومة "رفع الدعم عن المواطن، ورفع المستوى المعيشي له".⁽⁴⁰⁾

وإذا كانت نتائج الخطة الخمسية العاشرة في مكافحة الفقر على نحو ما قدمنا من نتائج سلبية، فإن من البديهي أن تكون نتائج الخطط والمشاريع التي جاءت في سياقها في إطار مكافحة الفقر لها ذات النتائج بصورة عامة. وهو أمر ينطبق على البرنامج الوطني للحد من الفقر في سورية الذي تم إطلاقه لسنوات 2008 - 2010 بالتشارك بين وزارة الشؤون الاجتماعية والاتحاد العام لنقابات العمال واتحاد غرف الصناعة السورية للمساهمة في الحد من الفقر في سورية عبر توفير العمل اللائق للشباب والنساء، وزيادة فرص العمل من خلال استراتيجية وطنية للتشغيل وإصلاح خدمات التشغيل للعاطلين عن العمل وتعزيز الحماية الاجتماعية. كما ينطبق الأمر من حيث نتائجه على نشاط الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات في سورية، التي حلت مكان هيئة مكافحة البطالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 15 للعام 2007، ولاسيما مبادرتها عام 2009 لمكافحة الفقر في توقيع اتفاقيات مع المصارف لتمويل مشروعات صغيرة ومتوسطة للراغبين بالاستفادة من خدمات الهيئة، التي فشلت في أداء دور ملموس نتيجة أخطاء في تركيبها ومهامها من جهة وفرض سيطرة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل عليها.⁽⁴¹⁾

(37) سامر مظهر قنطججي. تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم. جريدة الاقتصادية، 2003/04/13. أيضاً انظر: نزار عادل. من سرق هيئة مكافحة البطالة؟ في <http://www.syrialight.com>

(38) الدردري: الأغنياء في سورية يزدادون غنى والفقراء يتحسن دخلهم. سيريا نيوز، 2008/3/8. http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=72659

(39) المطلوب حزمة من السياسات: إذا لم تُحاب الحكومة الفقراء.. سيصبحون 40% من السكان عام 2015 سيرياستيبس 2010/8/19. <http://www.syriasteps.com/?d=127&id=55145>

(40) انظر: إبراهيم مسك. لماذا لم ينخفض الفقر ولماذا فشلت الخطة الخمسية العاشرة. سيريا نيوز، 2011/1/24.

(41) انظر: د. أسامة قاضي: يسأل السيدة الأولى: لماذا أغلقت هيئة مكافحة البطالة إذن؟ كلنا شركاء، 2010/6/5.

ورغم أنه من المبكر إصدار حكم بشأن نتائج مشروع صندوق المعونة الاجتماعي الذي بدأ ممارسة نشاطه مع بدايات العام 2011 في موضوع مكافحة الفقر⁽⁴²⁾، إلا أنه يمكن القول إن نتائج جهود الصندوق طبقاً لما يقدمه من إعانات، وبحكم البيئة التي يعمل فيها، لن تكون ذات أهمية تتجاوز ما تقوم به بعض الجمعيات الخيرية من توزيع إعانات يمكن أن تساعد في سد القليل من فجوات الحاجة عند بعض الفقراء.

إن نتائج السياسات الرسمية العامة في مكافحة الفقر، لم تحقق تقدماً كبيراً في أهدافها خلال العقد الماضي، وهذا ينطبق على السياسات الرسمية القطاعية في الفترة ذاتها، والتي طرحت في إطارها برامج ومشاريع لمناطق ولقطاعات اجتماعية من بينها مشروع تنمية المجتمع الريفي في جبل الحص 2000-2007، وبرنامج القروض التشغيلية الصغيرة 2003، وبرنامج القرى الصحية 2004، و البرنامج الوطني لتمكين المرأة من الفقر في سورية 2004، وحملة الأمم المتحدة لمكافحة الجفاف لعام 2009.

وقد شهدت السنوات العشر الماضية إطلاق كثير من برامج وخطط مكافحة الفقر سواء في المستوى العام أو في المستويات القطاعية، وتوفرت لهذه المشاريع إمكانيات مادية وتقنية كبيرة، كما توفرت لها قاعدة مهمة من المعلومات والدراسات، وشاركت فيها مؤسسات محلية ودولية وباحثون، ووفرت قاعدة بيانات ومعلومات ومعارف تفصيلية في موضوع الفقر وعلاقاته في الواقع السوري، وهذه جميعاً تشكل أهمية كبيرة في موضوع مكافحة الفقر. لكن هذه المحصلة الإجمالية، لم تجد لها تفاعلاً إيجابياً من الناحية العملية من جانب الحكومة عموماً ومن جانب الرسميين السوريين المعنيين بملف الفقر، وكانت تعبيرات ذلك واضحة في ثلاثة جوانب أساسية. أول هذه الجوانب التقلبات التي تحيط بالسياسة السورية حيال موضوع الفقر والتي مردها خلافات بين المؤثرين، وكان الأبرز في التعبير عن ذلك إلغاء هيئة مكافحة البطالة والاستعاضة عنها بالهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات، والتي عكست تحولاً جوهرياً بانتقال معالجة الفقر من الأوفر إلى الأقل فقراً ممن صاروا بين المستهدفين بنشاطات الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات.⁽⁴³⁾

والجانب الثاني تمثله السياسات العملية المتناقضة مع إعلانات الحكومة في مكافحة الفقر. ذلك أنه وفي ظل الكلام عن مكافحة الفقر كانت السياسات الرسمية تغرق في سياسات نقيضة تجلت من جهة في زيادة الضرائب والرسوم التي أثقلت كاهل الفئات الوسطى والدنيا فدفعت بعضهم إلى أتون الفقر، حيث أن الفئات العليا لديها المال الكافي للدفع من جهة، وهي أقدر على التهرب من الضرائب والرسوم؛ ومن جهة أخرى في اللجوء إلى رفع الدعم عن مواد و سلع رئيسية، ولاسيما الوقود، التي وإن تم دفع

(42) انظر: لوركا خيزران. مديرة صندوق المعونة الاجتماعي: الصندوق سيعين الأشد فقراً وليس المواطن العادي. سيريانيز، 2011/2/20.

(43) د. أسامة قاضي يسأل السيدة الأولى لماذا أغلقت هيئة مكافحة البطالة. كلنا شركاء، 2010/6/5. النداء، موقع إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي.

بدلات للعاملين في الدولة عنها فإن آثار ارتفاعها على السلع والخدمات المختلفة لم يكن يعوضه أي تعويض ممكن.⁽⁴⁴⁾

أما الجانب الثالث فكان يجسده استمرار الحكومة في التغاضي عن الأنشطة السوداء في كسب المال، التي أثقلت ظهر الدولة والمجتمع وكرست طريقة في الكسب ومراكمته الثروات من خلال الرشاوى والفساد ونهب المال العام.⁽⁴⁵⁾

بعض السياسات الرسمية
راكم خبرات ومعارف لدى كوادر
يمكن الاستفادة منها في أية
مشروعات سورية مقبلة في
مكافحة الفقر

غير أنه لا بد من الإشارة إلى نتائج إيجابية محدودة تمخضت عنها السياسات الرسمية في ميدان مكافحة الفقر، حيث أنها أبرزت - ولو من الناحية الإعلامية - قضية الفقر في سورية باعتبارها تشكل واحداً من التحديات الأساسية التي تواجهها البلاد بحكم أنها تتعلق بنحو ثلث السوريين؛ وهي من ناحية أخرى أكدت ضرورة وجود برامج وخطط لمواجهة الفقر والحد منه في مستويات ومجالات مختلفة؛ كما أنها تركت نتائج مادية إيجابية عند أوساط من قطاعات استهدفها تلك البرامج ولاسيما البرامج القطاعية؛ ويمكن القول أن بعض تلك السياسات بما تضمنه من خطط وبرامج قد راكم خبرات ومعارف لدى كوادر يمكن الاستفادة منها في أية مشروعات سورية مقبلة في مكافحة الفقر.

النتائج السياسية

إن المسار العام للسياسات الرسمية في مكافحة الفقر أكد فشل تلك السياسات، مما أدى إلى تكريس تلك الظاهرة بل إنه أدى إلى تفاقمها على نحو ما بينت المعطيات، وهذا هو الأخطر في الموضوع، الأمر الذي يدفع إلى ضرورة تبني سياسات مختلفة في أبعادها وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وفي آليات تطبيقها أيضاً. غير أن خطوة كهذه تتطلب بصورة أساسية توفر إرادة سياسية للمضي في طريق مكافحة الفقر، وإذا توفرت مثل هذه الإرادة، فإن من السهل العمل على توفير الأطر الإدارية والفنية في مكافحة الفقر والتي تتطلب في خطواتها العملية توفير الطاقم الإداري المتناعم الذي يمكن أن يقود هذه العملية المعقدة، ثم الانتقال إلى توفير الطاقم الفني - التقني الذي يوفر قواعد البيانات، ثم يضع ظاهرة الفقر تحت المجهر لدراستها واستخراج أسس السياسات المناسبة للقضاء عليها.

كما تتطلب تحولات السياسة الرسمية في مكافحة الفقر تبديلاً في نسق وطريقة التعامل مع الفئات المستهدفة بإدخالها في صلب خطط هذه السياسة من أجل إحداث تغييرات في

(44) إبراهيم مسك. لماذا لم ينخفض الفقر ولماذا فشلت الخطة الخمسية العاشرة. سيريا نيوز، 2011/1/24.

(45) مصدر سابق. جورج كدر، إلياس نجمة. اقتصاد الظل أكثر من 11 مليار دولار تصب في جيوب المفسدين. سيريا نيوز، 2005/6/5.

أنماط حياتها واستهلاكها وفي نظرتها العامة للحياة ولدورها فيها، إذ أنه من الصعب الوصول إلى نتائج جديّة وقوية في مكافحة الفقر دون إدخال الفقراء في عمق تلك العملية.

ومما لا شك فيه أن استمرار فشل سياسات مكافحة الفقر ولاسيما لجهة تهميش مزيد من الفئات والقطاعات الاجتماعية وخاصة الشباب، وتوسيع الفجوات بين الفقراء والأغنياء، وتزايد التمايزات بين مناطق وأخرى، وفي ظل انسداد أفق بديل، سيعزز حالات الاحتقان ويزيد فرص اندلاع صراعات تهدد بنية النظام القائم من خلال هزات وانتفاضات مفاجئة واندلاع ثورة شعبية كما نشاهده اليوم.

استمرار فشل سياسات مكافحة الفقر سيعزز حالات الاحتقان ويزيد فرص اندلاع صراعات تهدد بنية النظام القائم

النتائج الاجتماعية

ولم تكن نتائج مسار سياسات مكافحة الفقر على الصعيد الاجتماعي أقل مما هي عليه فشلاً على الصعيد السياسي. فالإلى جانب التمايزات التي تزداد حدة في المجتمع، والتي هي تمايزات بين الفقراء والأغنياء وبين الرجال والنساء وبين الكبار والأطفال، والتي لا تدفع فقط نحو احتقانات تهدد النظام، بل إلى بروز ونمو ظواهر اجتماعية تلحق أسوأ الآثار بالمجتمع كظاهرة عمل الأطفال التي يندرج تحتها 650 ألف طفل، والتسيب المدرسي وصولاً إلى التسرب، والعنف الأسري والمدرسي، والعنف الجنسي، وتردي الأوضاع الصحية، وتعاطي المشروبات المسكرة والمواد المخدرة.

كما أن بين النتائج الاجتماعية لفشل سياسات مكافحة الفقر شيوع ظاهرة البطالة التي بلغت تقديراتها 14%، الأمر الذي يدفع إلى توجه السوريين ولاسيما الشباب نحو الهجرة بحثاً عن فرص أفضل للعيش، أو في توجه بعضهم إلى الانخراط في مهن وأعمال تتعارض مع خبراتهم وقدراتهم العلمية والمهنية التي اكتسبوها، بل إنها قد تتعارض مع التوجهات القيمية والأخلاقية التي يؤمنون بها أو تربوا في ظلها، وبين تلك المهن والأعمال ما يصنف باعتباره أعمالاً سوداء وخطرة وبعضها مخالف للقانون مثل التهريب والاتجار بالأعضاء.⁽⁴⁶⁾

وانعكاس فشل سياسات مكافحة الفقر على النساء قد يكون الأخطر في النتائج الاجتماعية، ليس بسبب حجم النساء في المجتمع ودورهن المتعدد الأبعاد فيه، بل بفعل فداحة ما يصيبهن من آثار في ظل قيام النساء بدورهن في إعالة الأسرة ورعايتها في بعض الأحيان نتيجة غياب رب الأسرة أو تعطله، بالإضافة إلى ما تقوم به بصورة تقليدية لجهة رعاية الأسرة وإنجاب وتربية وتعليم وتأهيل الأطفال والمشاركة في تأمين متطلبات الأسرة. فهذه الأعباء تلقي بظلالها على النساء ولاسيما في البيئات الفقيرة، حيث تتعرض أكثرية

(46) انظر: عامر مطر. المهن الجديدة في المجتمع السوري.. أكثر من 60 مهنة جديدة دخلت إلى السوق. مجلة الاقتصادي(دمشق)، 2009/2/8.

النساء فيها للعنف، وهو ما تؤكد مصادر حقوقية سورية بينت إحدى دراساتها الأخيرة أن واحدة من كل ثلاث سوريات تتعرض للعنف المنزلي، الذي " يمارس تحت أطر مقبولة اجتماعياً" لدرجة أن كثيرين يعتبرونه " شرعياً"، وهو في المدينة أقل منه في الريف، وفي البيئات الأقل تعليماً أكثر من البيئات المتعلمة، وفي أوساط الأغنياء أقل مما هو عليه في أوساط الفقراء، وقد يصل العنف ضد النساء حد القتل كما في جرائم الشرف التي تحتل فيها سورية المرتبة الأولى عربياً.⁽⁴⁷⁾ ومن نافل القول أن مواجهة هذه النتائج تتطلب تبديلاً جذرياً للسياسات الرسمية في مكافحة الفقر من أجل ضمان إخراج المجتمع السوري مما تعانيه فئاته الدنيا من آثار الفقر.

النتائج الثقافية

ربما تكون النتائج الثقافية لفشل سياسات الفقر في سورية الأخطر والأكبر أثراً في حياة السوريين. حيث أنها تؤدي إلى تبدل في منظوماتهم الفكرية والمعرفية والاجتماعية، نتيجة تبدل النظام التعليمي وأنساقه وبفعل تدهور مكانتهم وموقعهم في المنتج الثقافي وفي استهلاكه. وعلى سبيل المثال، فقد كان الفقر ونتائجه بين أسباب جعلت نظرة البيئات الفقيرة إلى العلم تتغير. فلم يعد العلم ولا العاملون فيه قيمة بحد ذاتها، ولا عاد طريقاً للخلاص الفردي ولا الاجتماعي، بل إن مكانة العلم تدهورت في المجتمع بالتزامن مع تدهور مكانة المتعلمين.

إن الفقر يجعل من الفقراء الأضعف مساهمة في المنتج الثقافي بما يحتويه من أعمال فكرية وأدبية وفنية، ليس بسبب ضعف أو عدم تأهيلهم فقط، بل نتيجة عجزهم عن التماس مع المنتج الثقافي الحديث الذي صار التعامل معه يتطلب مستويات من المعرفة التقنية واللغات الأجنبية وحدوداً دنياً من المعرفة الثقافية. كما أن الفقر يجعل من الفقراء عاجزين عن استهلاك المنتج الثقافي نتيجة تكاليفه المادية، التي يمكن أن تجد لها طرقاً ومسارب كثيرة ضرورية وملحة في حياة الفقراء مثل تكاليف الطعام والسكن والطبابة وغيرها.

إن الفقر يجعل البيئات الفقيرة مرتعاً للخرافات والأساطير والأفكار السطحية وثقافة الاستهلاك، ولاشك أن فشل السياسات الرسمية في مكافحة الفقر، تؤدي إلى تعزيز ذلك الواقع، وتدفعه نحو التفاقم خاصة في ظل تدني نسب ومستوى التعليم نتيجة التسرب المدرسي وعدم انخراط الفتيات بالدراسة، وتدهور أحوال المدرسة الرسمية خصوصاً في البيئات الفقيرة ومنها القرى البعيدة والأحياء الهامشية.

(47) انظر دراسة: واحدة من كل ثلاث نساء سوريات تتعرض لعنف جسدي من أسرتها.

http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=122246

خامساً – مقترحات وتوصيات

ترسم المقترحات والتوصيات في هذا الفصل أفقاً لسياسات مواجهة الفقر والحد منه في سورية بما يعنيه ذلك من تشارك في الجهود التي ينبغي أن تقوم بها الحكومة والمجتمع بمنظماته وجماعاته المدنية والأهلية، وبخاصة تلك التي يتصل عملها بالتنمية، والتي تعتبر مكافحة الفقر والحد منه واحداً من مهامها.

1- مقترحات عامة ذات طبيعة تشاركية

- إعلان استراتيجية سورية للتنمية ومكافحة الفقر، يتم الالتزام بها بصورة علنية وشفافية كاملة وبرامجها التنفيذية التي تتضمن في مفاصلها الأساسية: إعادة توزيع الثروة، وتخفيف الأعباء عن الفئات الدنيا والفقيرة من المجتمع، وتقديم مساعدات عاجلة للبيئات الفقيرة بما فيها الأسر الشديدة الحاجة، ومكافحة ظواهر الفساد والرشوة وعدم تكافؤ الفرص والتمييز ضد النساء التي توفر بيئة لتعميم الفقر واستمراره، وتوفير فرص تشغيل، تعالج واقع البطالة المستشرية ولاسيما في أوساط الشباب، وفسح المجال أمام المجتمع وهيئاته للمشاركة في الجهود اللازمة للقضاء على الفقر.
- تشارك الدولة والمجتمع معاً من أجل إقامة وتعزيز كل الأطر القانونية والإدارية والتنظيمية اللازمة لجهود مكافحة الفقر.
- إقامة تشاركيات حكومية ومجتمعية في مشاريع وخطط، تتعلق بمكافحة الفقر وتنفيذها، وهو أمر يضيف على تلك المشاريع والخطط مستويات من التفاعل والحيوية، يفتقدها المستوى الرسمي بحكم بيروقراطيته، ويفتقدها المستوى المدني والأهلي نتيجة ضعف إمكانياته.
- إقامة هيئة تنسيقية حكومية – مجتمعية، هدفها تطوير التعاون في الجوانب المشتركة الخاصة بمحاربة الفقر، وحشد الجهود من أجل الاستفادة من التعاون الأقليمي والدولي وبخاصة خبرات الدول والمنظمات والجماعات، وتقوية التشاركات من أجل التنمية ومكافحة الفقر ولاسيما من خلال تأكيد الحاجة إلى نظام تجاري عادل، وإلغاء لديون الدولة، وتخفيض لفوائد القروض التي حصلت عليها.
- العمل على توفير قاعدة بيانات تتصل بموضوع الفقر، وهي مهمة حكومية بالدرجة الأولى، لكن مشاركة الجماعات المدنية والأهلية فيها يمكن أن تعزز محتوياتها وتبين تفاصيل لا يمكن للمؤسسات والأجهزة الحكومية القيام والاهتمام بها.

- القيام بأبحاث ودراسات تتناول موضوع الفقر في محتوياته وعلاقاته المختلفة، وبواسطة باحثين ودارسين متعددي المشارب والميول، مما يجعل موضوع الفقر في الدائرة الأوسع للرؤية.
- التشارك الرسمي والمجتمعي في الحملات الإعلامية حول الفقر وتداعياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية من أجل حشد أوسع القطاعات لمكافحته والحد منه.

2- مقترحات تتصل بالحكومة

- إعادة الثقة بمؤسسات الدولة وقدرتها على تنفيذ المشاريع والخطط من خلال تطوير وتصويب معايير الحوكمة والشفافية وتطبيق القانون على الجميع دون محاباة أو فساد.
- إنشاء وتطوير جهاز حكومي متناسق لرسم وإدارة عملية التنمية بمحتوياتها المختلفة على مستوى الدولة. وينبغي العمل على مشاريع في التنمية الاقتصادية والبشرية معاً.
- تطوير آليات متابعة ومراقبة الاستثمار العام لضمان كفاءته وزيادته مع التأكيد على دوره المكمل للاستثمار الخاص.
- التركيز على سياسة التشغيل من خلال تشجيع الصناعات المتوسطة والصغيرة عبر تقديم تسهيلات في التمويل والتخفيف من عوائق المناخ الاستثماري.
- تفعيل مشروع الري الحديث والتركيز على معالجة الآثار السلبية لتحرير الأسعار على المزارعين.
- التركيز على مؤسسات سوق العمل والقطاع غير المنظم لما لها من دور كبير في تشغيل الفقراء.
- إعطاء الأولوية في الإيرادات للضرائب غير المباشرة وإصلاح مؤسسات القطاع العام.
- استكمال المؤسسات اللازمة لعملية إعادة توزيع الدعم ودراسة آثار السياسة السابقة.
- الاهتمام بالتوازن الإقليمي من خلال إيجاد فرص العمل وتطوير البنى التحتية في المناطق الأقل نمواً والأكثر فقراً.
- تطوير سياسة التعليم والتدريب بما يتوافق مع اتجاهات التنمية المحابية للفقراء من خلال دعم مشاريع إعادة التأهيل والتكنولوجيا، وتأكيد التوجه إلى رفع القدرات، وتطوير الإمكانيات للفئات العاملة في مختلف المراحل والمواقع.
- إقامة حزمة للحماية الاجتماعية تركز بصورة مباشرة على خفض الفقر، وتخفيف البطالة والتأمين ضدها، وتفعيل أنظمة التأمينات الاجتماعية ونظام التأمين الصحي.

3- مقترحات تخص المجتمع بجماعته المدنية والأهلية

- تطوير القوانين الناظمة للجمعيات الخيرية والأوقاف لتتواءم مع متطلبات العصر الحديث وتسهيل عملها في مكافحة الفقر ودعم العدالة الاجتماعية.
- إقامة إطار وطني عريض يشمل ممثلي جماعات سياسية وهيئات اجتماعية وفعاليات وشخصيات عامة من مثقفين وإعلاميين وفنانين ورياضيين، يكون هدفه مكافحة الفقر.
- الضغط على الحكومات لإحداث انفراجات ديمقراطية تسمح بدور أوسع للجماعات المدنية والأهلية وللإعلام في الحياة العامة.
- تعزيز العلاقة بين الجماعات العاملة في ميدان التنمية ومكافحة الفقر والاستفادة من خبرات الجماعات المختلفة في تطوير استراتيجيات محلية، وتقوية التشاركات الإقليمية والدولية من أجل التنمية ومكافحة الفقر ولاسيما من خلال نظام تجاري عادل وإلغاء للديون وتخفيض للفوائد.
- دعم الفئات المهمشة والفقيرة، ودفع الحكومة لتبني سياسات داخلية وخارجية تنحاز لمصالحهم ولقيم العدل والمساواة، ومناهضة أي اتفاقات تمس مصالح المهمشين والفقراء والعمل على إدماجهم في المجتمع وفعالياته.
- القيام بدور الرقابة بصورة منفردة، كما بالتشارك مع مؤسسات تمثيلية في مجلس الشعب ومجالس الإدارة المحلية على سياسات الحكومة بما فيها من خطط ومشاريع، وتقييم نتائج تلك السياسات، وإصدار تقارير ودراسات مقارنة حولها.
- ممارسة دور استشاري - رقابي على نشاط الحكومة في المجالات الاقتصادية والمالية والتنمية، وممارسة حضور فعال في إبداء الرأي في الموازنة العامة للدولة، وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي تنمية الموارد المحلية وسياسة التشغيل.
- بذل جهد إعلامي وثقافي هدفه الكشف عن طبيعة الفقر ومحتوياته وتأثيراته الخطرة على المجتمع وفئاته الأضعف ولاسيما النساء والأطفال، إضافة إلى رصد الظواهر المرضية في المجتمع والتي تساهم في زيادة الفقر وتعميمه ومنها الفساد وتشغيل الأطفال، والسعي لمعالجتها ومواجهة آثارها.
- الاتصال والتنسيق مع الفعاليات والهيئات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإعلامية لضمان دعمها لجهود وخطط العاملين في ميدان التنمية ومكافحة الفقر من المنظمات والجماعات الأهلية والمدنية لمساعدة الفقراء في استعادة حياتهم الطبيعية.

المراجع والمصادر

الكتب والدراسات:

- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في سورية. تقرير الفقر وعدالة التوزيع في سورية. دمشق 2007.
- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة في سورية. تقرير الفقر وعدالة التوزيع في سورية. دمشق 2009 .
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الفقر وطرق قياسه في منطقة الإسكوا، نيويورك، الأمم المتحدة، 2003.
- أوراق الاجتماع الإقليمي لمكافحة الفقر الذي انعقد في الخرطوم في جمهورية السودان يومي 15 و16 أيلول/سبتمبر 2006.
- د. ختام تميم. تجربة الجمهورية العربية السورية في مكافحة الفقر. المعهد العالي للدراسات والبحوث السكانية، سورية 2008. <http://swideg.jeeran.com/722638.html/11/geography/archive/2008>
- سامر مظهر قنطججي. تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم (دراسة مقارنة بين التجريبتين الإيطالية والسورية) جريدة الاقتصادية، 2003/04/13.
- عبد الرزاق الفارس. الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي. مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت). الطبعة الأولى 2001.
- فايز سارة ونجم الدين خبية. الجمعيات في سورية: الإطار القانوني والأبعاد السياسية. ورقة مقدمة إلى ندوة الإطار القانوني للجمعيات في البلدان العربية (بيروت). 13-14 كانون الأول/ديسمبر 2004.
- هبة الليثي (المحقة الرئيسية) خالد أبو إسماعيل. الفقر في سورية: 1996 – 2004. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. دمشق، حزيران/يونيو 2005.
- البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم (1990) . القاهرة، مؤسسة الأهرام، ص41.
- جبريل محمد، الفقر في الوطن العربي، 2007، ص44. www.islamtoday.net

الصحف والمجلات:

- أيهم أسد. الخطة الخمسية فزاعة وشماعة فترة التحول. مجلة تجارة وأعمال، 2009/10/27.
- سامر مظهر قنطجبي. تمويل المشروعات الصغيرة ومتوسطة الحجم الاقتصادية. دراسة مقارنة بين التجريبتين الإيطالية والسورية. جريدة الاقتصادية، 2003/4/13.
- عيد بن مسعود الجهني. حال الفقراء في الوطن العربي جريدة الحياة (لندن)، 2007/10/13.
- فايز سارة. عن الفقر في الواقع العربي. جريدة الحياة (لندن)، 2010/9/29.
- مجلة أيام الأسرة، 2002/8/1.
- مليار ليرة سورية لتمكين المرأة والحد من الفقر. الأيام، 2007.
- كرم الحلو. الفقر في العالم العربي: التحدي الأكبر للعرب في القرن الحادي والعشرين. الحياة (لندن)، 2007/9/9.
- هشام عدرا. الجمعيات المالية الشهرية ظاهرة اجتماعية انتشرت في سورية. الشرق الأوسط (لندن)، 2011/1/30.
- عامر مطر. المهن الجديدة في المجتمع السوري. أكثر من 60 مهنة جديدة دخلت إلى السوق مجلة الاقتصادية(دمشق)، 2009/2/8.
- لور ديب. الفساد يهدد عمل الجمعيات الخيرية في سورية. مجمع الشيخ أحمد كفتارو، 2009/3/29.
- محمود عنبر. هل ارتفعت معدلات الفقر في سورية؟ سورية الغد، 2008/7/8.
- مليار دولار لمكافحة الفقر في سورية. شوكوماكو، 2010/12/12.

المواقع الإلكترونية:

- إبراهيم مسك. لماذا لم ينخفض الفقر ولماذا فشلت الخطة الخمسية العاشرة. سيريا نيوز، 2011/1/24. http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=127757
- الدرديري: الأغنياء في سورية يزدادون غنى والفقراء يتحسن دخلهم. سيريا نيوز، 2008/3/8. http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=72659

- د. أسامة قاضي يسأل السيدة الأولى: لماذا أغلقت هيئة مكافحة البطالة إذن؟
كلنا شركاء، 2010/6/5. النداء، موقع إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي.
<http://www.annidaa.org/modules/news/article.php?storyid=5310>
- الوكالة العربية السورية للأنباء (سانا)، 2001/12/8.
- جمعة عكاش 130 مليون عربي تحت خط الفقر و33 فرداً ثرواتهم تفوق الـ 179 مليار دولار 2007/8/18. 2007/8/18.
<http://www.alaswaq.net/articles/2007/08/18/10138.html>
- جورج كدر، إلياس نجمة. اقتصاد الظل أكثر من 11 مليار دولار تصب في جيوب المفسدين. سيريا نيوز 2005/6/5.
http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=6776
- د.أسامة قاضي يسأل السيدة الأولى: لماذا أغلقت هيئة مكافحة البطالة إذن؟ كلنا شركاء، 2010/6/5.
<http://www.annidaa.org/modules/news/article.php?storyid=5310>
- سها مصطفى. الجمعيات الخيرية تلخص النشاط الاجتماعي. سورية الغد، 2009/2/12.
http://www.souriaalghad.net/index.php?inc=show_menu&dir_id=48&id=14407
- سورية بلد الغني والفقير.. ولكل أسلوبه الخاص في المعيشة. في
http://www.noblesnews.com/news/news/index.php?page=show_det&select_page=17&id=49243-
- سورية تبدأ بصرف المعونات المالية والغذائية للأسر الفقيرة. موقع أخبار الشرق، 2011/2/7.
http://www.levantnews.com/index.php?option=com_content&view=article&id=5499:2011-02-07-21-22-45&catid=67:syria-economy&Itemid=56
- سورية تقدم المساعدات المالية والغذائية للفقراء /
<http://news.maktoob.com/article/5994430>
- عفراء محمد. تسرب التلاميذ في سورية ظاهرة يفاقمها الفقر والعادات وغياب تفعيل القانون. دويتشه فيله، 2010/2/21.
<http://www.dw-world.de/dw/article/0,,5271071,00.html>
- عبد الرحمن تيشوري. هل نجحت هيئة مكافحة البطالة السورية في خلق المشروعات الصغيرة الرائدة. سيريا نيوز، 2006/4/3.
<http://www.syria-news.com/>

- عبد الرحمن تيشوري. هيئة مكافحة البطالة السورية والدور الاقتصادي والتنموي المطلوب منها سيريا نيوز، 2006/1/6. http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=18258
- لوركا خيزران. مديرة صندوق المعونة الاجتماعي: الصندوق سيعين الأشد فقراً وليس المواطن العادي. سيريا نيوز، 2011/2/20. http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=78530
- نزار عادلة. من سرق هيئة مكافحة البطالة؟ <http://www.syrialight.com>
- المطلوب حزمة من السياسات: إذا لم تُحاب الحكومة الفقراء.. سيصبحون 40% من السكان عام 2015. سيرياستيبس، 2010/8/19. <http://www.syriasteps.com/?d=127&id=55145>
- واحدة من كل ثلاث نساء سوريات تتعرض لعنف جسدي من أسرتها. http://www.syria-news.com/readnews.php?sy_seq=122246
- نشاطات السورية الأولى، 2007/4/30. www.ayammag.com